مركز
الشرق الأوسط

LSE

حركات الاحتجاج العراقية
من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا

فالح عبد الجبار

مقالة مركز الشرق الأوسط | ٢٥ | حزيران يونيو ٢٠١٨

عن مركز الشرق الأوسط

يبني مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

تحرير
عمر الجفّال

فريق المسح الميداني
سعد عبد الرزاق، محمد السيلاوي، عدنان الهلالي، محمد رياض، حسين علي، بسام الساعدي، صلاح السعيد، سعد قاسم، مهند عباس، أحمد عبد الأمير، نوفل الصافي، عمار الموسوي، غيث عدنان.

صورة الغلاف
أنصار مقتدى الصدر أثناء مظاهرة في ميدان التحرير في بغداد في ٢٦ فبراير ٢٠١٦.

© AHMAD AL-RUBAYE/AFP/Getty Images

مركز
الشرق الأوسط

LSE

حركات الاحتجاج العراقية: من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا

فالح عبد الجبار

مقالة مركز الشرق الأوسط | ٢٥
حزيران | يونيو ٢٠١٨

السيرة الذاتية

د. فالح عبد الجبار، (١٩٤٦–٢٠١٨) كان مدير معهد دراسات عراقية. هو عالم اجتماع عراقي، غادر العراق عام ١٩٧٨. عمل أستاذًا وباحثًا في علم الاجتماع في جامعة لندن، مدرسة السياسة وعلم الاجتماع في كلية بيركبيرك، والتي كان قد حصل فيها على شهادة الدكتوراه. تخصص بدراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، وتناولت أعماله: الدين، ودور القانون، والصراع الديني، والمجتمع المدني.

قدم الدكتور فالح عبد الجبار النتائج الأولية لهذا البحث في مركز الشرق الأوسط في أبريل ٢٠١٦.

كتب المقال باللغة العربية لكنه توفي قبل نشر الترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

فاتحة

في عام ٢٠٠٣، وباسم الديمقراطية والشمولية، أعادت الولايات المتحدة وحليفتها النخب العراقية في الشتات إعادة هيكلة الدولة العراقية. بالنسبة إليهم، كان ينبغي تعريف العراق الجديد على أساس الهوية، لضمان التمثيل العادل لجميع الأعراق والطوائف ومنع عودة الديكتاتورية التكريتية البعثية. وبمنطق الديموغرافيا، فإن الأغلبية الشيعية ستحكم العراق الجديد. في عام ٢٠٠٣، كانت أحزاب الشيعة الإسلامية على أتم استعداد للاستنفار والاستئثار بهذه الفرصة. فهيمنوا على الدولة. إلا إن نظام الحصص المترتب عن ذلك (المشار إليه باسم المحاصصة) وحكم الأغلبية الشيعية لم يؤديان لا إلى الديمقراطية ولا الشمولية، بل إلى نخبة تسعى إلى استخدام الهوية كوسيلة من أجل قوتها وثروتها وشرعيتها الذاتية.

بعد أكثر من عقد على العراق الجديد، برزت حركة احتجاج للاعتراض على القيادة بسبب عدم تجاوبها مع احتياجات مواطنيها وفسادها المستشري. اندلعت الاحتجاجات لأول مرة في صيف عام ٢٠١٥ في محافظة البصرة الفقيرة - رمز التناقض - حيث تكمن معظم ثروة العراق النفطية وحيث غالبية السكان من الشيعة، ولكن أيضا حيث كانت الدولة أقل استجابة لتقديم الخدمات منذ عام ٢٠٠٣. وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء الجنوب، ووصلت في نهاية المطاف إلى المركز في بغداد.

على عكس الطائفية التي قولبت النشاط السياسي في أجزاء مختلفة من العراق بعد عام ٢٠٠٣، تميزت حركة الاحتجاج هذه بشكل واضح بالنضال داخل الطائفة - حيث تظاهر المواطنون الشيعة ضد قادتهم الشيعة بسبب فشلهم في بناء مؤسسات الدولة. طالب المتظاهرون بدولة مدنية لا يعتمد فيها التمثيل على الهويات بل على القضايا. تحدت الحركة الأحزاب الإسلامية التي حكمت منذ تغيير النظام. والأهم من ذلك، تطورت الاحتجاجات على الرغم من التهديد الخارجي المستمر من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والذي كان يشكل خطراً أمنياً طائفياً على الطائفة الشيعية بشكل عام.

لقد تابع عالم الاجتماع العراقي فالح عبد الجبار، بصفته ممارسًا وكاتبًا، الحركة منذ بدايتها، وأجرى استطلاعات نوعية وكمية في بغداد وعبر المقاطعات الجنوبية للعراق. تمثل هذه الورقة تتويجا لمشروعه البحثي الذي استمر لمدة عامين، والذي يتتبع تطور حركة الاحتجاج ويضعها في إطار تحليل تاريخي طويل للنشاط السياسي الشيعي وتحليل نظري للحركات الاجتماعية. من الناحية التاريخية، تجادل الورقة بأن الهوية الشيعية لم يتم مطلقا تسييسها بنجاح، لذلك فإن الفشل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن مفاجئاً. علاوة على ذلك، تميز الورقة حركة الاحتجاج العراقية عما يسمى بمظاهرات الربيع العربي لعام ٢٠١١، التي سعت إلى استبدال النخب القديمة بالنخب الجديدة. على النقيض من ذلك، دعت الحركة في العراق إلى إجراء إصلاح جذري لنظام الحكم بعد عام ٢٠٠٣. وبتحليل الدراسات الاستقصائية، تجادل الورقة بأن حركة الاحتجاج التي بدأت في عام ٢٠١٥ كانت في الأساس رفضاً للأحزاب الإسلامية الشيعية بسبب فسادها واحتكارها للسلطة باسم الدين.

أثرت حجج هذه الورقة، حول التحول من الهوية إلى السياسة القائمة على القضايا، على السياسة في العراق - والتي كانت أكثر وضوحا في انتخابات أيار/ مايو ٢٠١٨. على خلاف الانتخابات السابقة، غيرت حركة الاحتجاج رواية الحكم العراقي، وأدت إلى اعتماد المرشحين على معجم جديد لمصطلحات مثل 'الدولة المدنية' و 'مكافحة الفساد' لاكتساب الشرعية. ومع ذلك، لم تكن الحركة ناجحة بالكامل. فعلى المدى القصير، تبنت النخبة نفسها ببساطة أفكار الحركة الاحتجاجية لإعادة تعريف حركاتها، بدلاً من معالجة مطالب الاحتجاجات، متصدية لاحتمال الإصلاح.

ومع ذلك، فإن أوضح تأثير لحركة الاحتجاج هو فضحها لإخفاقات الأحزاب الشيعية الإسلامية التي كانت عاجزة عن تمثيل العراقيين. ونتيجة لذلك، شكلت انتخابات ٢٠١٨ محاولة لإعادة تعريف الإسلاموية في العراق. على سبيل المثال، شكل رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر تحالفًا انتخابيًا مع الحزب الشيوعي. علاوة على ذلك، جادل آية الله علي السيستاني

الشيعي ضد التصويت على أساس الهوية، بل إنه قال إن الناخب يجب أن يصوت لمسيحي إذا كان أفضل من مرشح شيعي. وبدأ المرشح الإسلامي عمار الحكيم يتحدث عن 'إسلام جديد'. لذلك، إن حركة الاحتجاج استهلت، على أقل تقدير، عملية رفض نوع الإسلام السياسي الشيعي الذي ولد خارج العراق، وبدأت عملية إعادة تعريف الحكم بعد عام ٢٠٠٣، ودور الإسلاموية.

رناد منصور
باحث، برنامج دراسات الشرق الأوسط، تشاتام هاوس

مقدمة

ابتداءً من منتصف تموز / يوليو عام ٢٠١٥ عمّت مدن العراق الكبرى، في الوسط والجنوب، واحدة من أكبر حركات الاحتجاج الاجتماعية في تاريخ العراق الحديث.

بدأت الحركة الاحتجاجية على نحو عفوي في مدينة البصرة، أقصى جنوب البلاد، احتجاجاً على تردي الخدمات وغياب طاقة الكهرباء، وتحولت بفعل الأوضاع العراقيّة إلى احتجاج على الفساد المالي والإداري، وعلى نظام المحاصصة الحزبية الضيقة باسم الهويات المذهبية والإثنية. والحركة الاحتجاجية بمجملها مثّلت احتجاجاً على النخب الحاكمة كرمز لفشل الاسلام السياسي في إدارة الدولة؛ ولعل الشعار الأكثر ترديداً: 'باسم الدين باقونا (سرقونا) الحرامية' يعبّر مباشرة عن إدراك هذا الفشل.

ولعل المغزى الأكبر لهذه الحركة الاجتماعية إنها تمثّل بداية انشطار الهويات القومية والمذهبية انشطاراً سياسياً واجتماعياً، وهو ما يسميّه علماء السياسة انتقال من سياسة الهويّة المذهبيّة والقوميّة، إلى سياسة القضايا، وهذه الأخيرة عابرة، بشكل بديهي، للجماعات الصغيرة القومية والمذهبيّة.

ولما كانت هذه الاحتجاجات تتركز في المحافظات الشيعية، أو ذات الأغلبية الشيعية، فان حركة الاحتجاجات تحمل نوازع انفصال قطاعات من المجتمع الشيعي عن النخب السياسية الشيعية التي تقود الدولة.

سبق لمثل هذا العبور لخطوط الانقسام العمودية أن جرى على مستوى القمة خلال فترة أزمة سحب الثقة من رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، صيف عام ٢٠١٢ بالتعاون بين كتلة الاحرار التي تنتمي للتيار الصدري بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدري، والتحالف الكردستاني الذي يضمّ الأحزاب الكردية، وكتلة العراقية المختلطة بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي. لكن هذا العبور جرى من فوق على مستوى القيادات باتجاه سياسة القضايا مدفوعاً بمصالح قوى سياسية محددة. أمّا حركة الاحتجاج الراهنة فأنها تُمثّل العبور من الهويات إلى القضايا على مستوى القاعدة. ولهذه النقلة تبعات سياسية واجتماعية وثقافية من شأنها أن تُمعِن في تفتت الهويات المذهبية والاثنية، وتؤثِّر في موازين القوى بين الكتل المتصارعة في الفضاء الشيعي، ولاحقاً في مثيله السني، ولعلها تفتح فضاءً لنشوء وتوطد تيارات وسطية تعمل على قضايا عابرة لخطوط الصدع المذهبي والإثني المعروفة، في حال شملت المناطق السنية والكردية.

وبصرف النظر عن مآل الحركة الحالية، فانها تُجسِّد ميولاً اجتماعية اعتراضية عميقة نابعة من فشل بناء مؤسسات الدولة الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ بناء متوازناً، ذلك بسبب صعود ثم انقسام الهويات الجزيئية وتفتتها، وانفلات نهب موارد الدولة والفساد المالي والإداري على نطاق هائل.

في هذا المبحث محاولة لدراسة جوانب أساسية لهذه الحركة الاجتماعية، وبالذات المقدمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أفضت إليها، وتركيبة التظاهرات ومسارات نموها الكمي، ومحتوى خطاب وشعارات الاحتجاج ببعدها النقدي للإسلام السياسي كحامل للفساد، ونمو القيادات الميدانية (التنسيقيات) للحركة، والعلاقة بين الحركة الاحتجاجية من جانب، والمرجعيات الدينية، البرلمان، رئاسة مجلس الوزراء، والحشد الشعبي، من جانب آخر.

وأخيراً، في هذا المبحث يرصد مسح ميداني للمتظاهرين، أُجري بين آب / اغسطس عام ٢٠١٥ وكانون الثاني / يناير عام ٢٠١٦، أهم الميول السياسية والفكرية في الحركة وقياداتها.

الهويّات المذهبية: ديناميكيات البناء والتفكك

محاولات تسييس الهوية الشيعية قديمة قدم الدولة العراقية الحديثة، إلا أن قصتها تعدّ قصة فشل متكرر. فشلت محاولات أمين الجرجفجي لإنشاء حزب شيعي (حزب النهضة) عام ١٩٢٤، كما فشل أول مسعى لتأسيس حزب 'جعفري' عام ١٩٥٤ (استمر الحزب لثلاثة أيام). وفشل تسييس الهوية الشيعية كذلك في العهد الملكي، كما في عهد الجمهورية الأولى بين أعوام (١٩٦٣–١٩٥٨) يعود إلى انفتاح النظام السياسي ووجود اقتصاد السوق. إلا أن محاولة التسييس برزت في عهد الجمهورية الثانية على عهد عبد السلام عارف (١٩٦٨–١٩٦٣)، وانفجر في عهد الجمهورية الثالثة بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين على التوالي، وذلك على مرحلتين: بعد الثورة الايرانية ضد الشاه أولاً (١٩٧٩–١٩٧٨)، ثم بعد حرب الكويت ثانياً والتي أدت إلى تمردات العراقيين عام ١٩٩١ ضد حكم البعث على يد عدد من الأحزاب الاسلامية الشيعية (حزب الدعوة، ومنظمة العمل الاسلامي). لكن الفشل أصاب مساعي تسييس الهوية الشيعية خلال فترة الحرب مع إيران (١٩٨٨–١٩٨٠)، والتي تميزت باندماج، بل وحدة، النزعة الوطنية العراقية مع النزعة القومية للدولة، لكن هذه الوحدة تهاوت بعد حرب الكويت (١٩٩١)، ونما التسييس في المهجر قبل نموه داخل العراق إثر اغتيال السيد محمد صادق الصدر عام ١٩٩٩، رغم تباين هذين المسارين من التسييس.

وقد تحوّل الصعود السياسي للهوية الشيعية إلى ظاهرة جماهيرية هائلة إثر عودة الأحزاب الاسلامية الشيعية من المنفى بعد احتلال بغداد في نيسان / أبريل عام ٢٠٠٣، وانتشار تسييس الهويّات المذهبيّة على نطاق جماهيري، مردّه إلى انفتاح المجال العام نتيجة سقوط الدولة. وما حصل أيضاً بعد عام ٢٠٠٣ هو الانتقال من التسييس إلى العسكرة في ظروف احتلال اختلطت وتمازجت فيه ميول معارضة الاحتلال العسكري الأميركي مع ميول التنافس والصراع بين الجماعات لجهة السيطرة على عتلات السلطة والموارد المادية والرمزية المرتبطة بها. وبات توكيد الهوية المذهبية الشيعية حافزاً لتوكيد هوية سنية معاكسة، مثلما باتت الهجمات المسلحة على الرموز والمناطق الشيعية محفزاً لتوكيد الهوية الشيعية على أساس جديد: الخطر الخارجي، بدل الضحية المظلومة.

وبعد التسييس الجماهيري للهويّات، شهد العراق عسكرة الهويات المذهبية في الصراع على السلطة والموارد، ثم تراجع العسكرة، وانقسام المذاهب المسيسة في تصارعها الداخلي. و كلما زادت الصراعات الداخلية وسط كل جماعة مذهبية، ضعفت قوى التسييس المذهبي، ونمت ميول تسييس القضايا لا الهويات.

في هذا السياق، فان حركة الاحتجاج الراهنة تمثل في جانب منها اعتراض مجتمع المدن ذات الأغلبية الشيعية على الدولة التي تديرها أغلبيّة شيعيّة. هذا الانفصال أو التعارض يعني انتقالاً من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا، لاسيما بعد أن بلغت مستويات التعبئة على أساس الهويات المسيسة (المذهبية) الذروة تماماً.

هذا الفهم يقوم على التمييز هنا بين الهوية المذهبية كهوية ثقافية تتعلق بالمعتقدات والطقوس، عن الهوية المذهبية كهوية سياسية تستخدم لبناء فعل سياسي موحد، وتولّد خطاب جامع لتوحيد الجماعة، وتغذّي الفعل الجمعي، وتعتمد على رمزية (المظلومية). هذا التسييس للهوية الثقافية المذهبية يُشبه من بعض النواحي التسييس الذي يرافق النزعة القومية، فهو يتغذى على وجود فكرة الظلم (النهب، الاحتلال) من الآخر (المستعمر، أو الطائفة الأخرى)، وينمو على فكرة وجود خطر خارجي يهدد كل الجماعة، ويخفت بزوال الظلم وينتهي بانتهاء الخطر الخارجي أو بخفوته.

فكرة 'الضحية' أو 'المظلومية' هي حجر الزاوية في التظلّم المذهبي السابق، واللحمة البانية للوحدة. لكن فكرة 'الضحية' سرعان ما تتهاوى بمجرد الوصول إلى السلطة والامساك بمقاليدها، كما حصل للأحزاب الإسلاميّة الشيعيّة بعد عام ٢٠٠٣. لحظة انتقال كهذه تشهد استبدال فكرة 'الضحية' بفكرة الحق بالحكم على قاعدة 'حكم الأغلبيّة'، المهددة الآن بـ 'الخطر الخارجي' القادم من الجماعة الاخرى، فعلاً أو تخيلاً. وتقترن فكرة 'الخطر' أيضاً ببعد جديد: الصراع من أجل الهيمنة

على الموارد، والاستئثار بتوزيعها بالمعنى العام لكلمة موارد، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، تتركز بمجموعها في الدولة بسبب طابعها الريعي واقتصادها المركزي.

زوال 'وضع الضحية' وضعف الخطر الخارجي المتخيَّل الذي يُهدِّد الجماعة – حسب منطوق خطاب التسييس الطائفي – يقلصان من فاعلية تسييس الهوية المذهبية، ويفتحان الباب لصراع تنافسي داخل حقلها على: من يمثل الجماعة؟ الصراع على تمثيل الجماعة يشتد بفضل وجود النظام انتخابي على مستويين: برلماني لعموم البلاد، ومحلي للمحافظات. وهذا الميل يُذكي كل خطوط الانقسامات الداخلية على أساس اجتماعي (طبقي) أو سياسي، أو إيديولوجي، أو جهوي، أو أُسري، أو حتى شخصي. لعل الانقسام الأكبر هو انقسام أهل الداخل (التيار الصدري) عن أهل الخارج (أحزاب المنفى – حزب الدعوة، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، الخ)، وانقسام مدرسة المرجع الأعلى للشيعة علي السيستاني (النجف) التي تعتمد مبدأ ولاية الأمة، مقابل مدرسة روح الله الخميني (قم) التي تعتمد مبدأ ولاية الفقيه. لكن انقسام الأحزاب والأُسر الدينية الشيعية (الحكيم والصدر مثلاً)، بما لديها من تنظيمات وعصبيات مدن مساندة، تديم هذه الصراعات: صراعات حركة بدر التي كانت ضمن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي مع التيار الصدري خلال عامي (٢٠٠٨–٢٠٠٧)، أو نوري المالكي ومقتدى الصدر (٢٠٠٩–٢٠٠٨) أو المالكي ضد الجميع: شق الصدريين (عصائب أهل الحق) وشق المجلس الأعلى (خروج منظمة بدر من عباءة المجلس الأعلى الإسلامي).

هذه التمزقات بقيت كامنة من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٥، بفضل عاملين: رعاية السيستاني للجبهة الانتخابية الموحدة لعموم القوى الشيعية، والاندفاع لتوطيد السلطة الجديدة للأحزاب والقوى الإسلامية الشيعية.

ولعل تشكلات الكتل الانتخابية تقدم أفضل مثال على ذلك، وتقدّم الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤ صورة جليّة عن الوضع: فالحملة الانتخابية، عموماً، تميزت بتصعيد التباغض الطائفي وتنازع القوى داخل كل حقل طائفي أو إثني. ونلاحظ ان عدد المتنافسين على مقاعد البرلمان زاد عن ٩ آلاف مرشح برلماني، موزعين على ٢٧٧ كياناً منفرداً، اختزلت، بفعل التحالفات، إلى ٣٦ كتلة انتخابية، في تصارع على ٣٢٨ مقعداً، ما يعكس صورة الانقسام والتشظي، مقابل التوق إلى تجاوز هذا التشظي مخافة الخسارة أو التهميش. ونلاحظ ان الكتلة الشيعية دخلت انتخابات ٢٠٠٥ التأسيسية (لكتابة الدستور). والانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ في قائمة واحدة باسم 'الائتلاف العراقي الموحد' برعاية علي السيستاني، إلا أنها انقسمت في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ إلى كتلتين. أما في انتخابات ٢٠١٤ فقد توزعت على ٤ كتل و ٨ مجموعات صغيرة منها.

مرّت القوى الكردية، بدورها، بمسار مماثل: كتلة كردستانية واحدة عام ٢٠٠٥، ثلاث كتل في عام ٢٠١٠، وأربع كتل في عام ٢٠١٤، فضلاً عن قوى صغيرة تمثل الشبك والايزيديين.

الحال على جبهة القوى 'السنية' أكثر تمزقاً، ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٠٥ كانت الكتل السنيّة مفتتة ولم يبرز منها سوى الحزب الإسلامي، وتوزعت بين مشاركة ومقاطعة. وفي العام ٢٠١٠ وحدت صفوفها مع القوى الوسطية (القائمة العراقية – اياد علاوي) التي تضم شيعة وسنة، وحققت فوزاً كأكبر كتلةً. بيد أن الهجوم المنسق على القائمة وزعمائها عزل نوابها الشيعة، وأدى إلى أن تفقد القائمة تماسكها، وانقسمت مكوناتها الوسطية من جهة، والسنية من جهة أخرى، إلى دزينة من القوى في انتخابات ٢٠١٤.

الحركات الاجتماعية

لفهم حركة الاحتجاج العراقية بصورة جليّة، يتعين الالتفات إلى مفهوم أساسي من مفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية ألا وهو مفهوم الحركات الاجتماعية التي تبلورت في القرن العشرين في أوروبا وأميركا، وانتشرت في معظم بلدان العالم في

الربع الأخير من القرن العشرين أينما وُجِدَت مدن ذات كثافة سكانية عالية ووسائل اتصال وتواصل واسعة، أي نشوء ما يسمى بالمجتمع الجماهيري.

ما شهده العراق منذ تموز / يوليو عام ٢٠١٥ هو حركة اجتماعية، وهي الثانية من بعد حركة احتجاجات الربيع العراقي في ٢٥ شباط / فبراير عام ٢٠١١ التي قمعت بلا رحمة، والأولى من حيث حجمها وزخمها. وهي تأتي في وقت تزداد فيه المدن التي تخطّت المليونى أو تلك التي على عتبته، كما تأتي في لحظة نشوء وانتشار جيل جديد من وسائل الاتصال والتواصل: الفيسبوك والتويتر (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤)، وفي لحظة من لحظات أزمة خاصة، مميزة نتناولها لاحقاً.

وبالمقارنة مع الأحزاب السياسية، تبدو الحركات الاجتماعية كائناً جديداً، فهي لا تمتلك نسبياً بنية ثابتة أو قيادة مستقرة أو قواعد انتماء أو نزع العضوية، وتفتقر إلى تنظيمات تابعة وخاضعة لمركز محدد، أي أن التنظيم فيها محدود، على الأقل في البداية؛ لكنها تشترك مع الأحزاب وجماعات الضغط في كونها تتجه إلى تحقيق أهداف محددة، بل واضحة التحديد، سواء كانت هذه الاهداف ضيقة أو عريضة، أي تتوخى تحقيق تغيير ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

تكمن أهمية الحركات الاجتماعية بأنها غالباً ما تؤدي إلى فرض تعديلات جوهرية في السياسات (إذا كانت الحركة إصلاحية) أو الإطاحة بالسلطة (إذا كانت الحركة ثورية)، أو تغيير موازين القوى وفتح الطريق لإفشال أحزاب حاكمة (إذا كانت إصلاحية جذرية). ولا حاجة للإشارة إلى أن حركات ما اصطلح عليه بـ 'الربيع العربي' تنتمي إلى الفئة الأولى (إسقاط النخب القديمة وأحزابها)، بينما تنتمي حركة الاحتجاج العراقية – بتقديرنا – إلى الفئة الثالثة أي الإصلاحية الجذرية.

كل الدراسات عن الحركات الاجتماعية التي شهدها القرن الماضي أو بدايات القرن الحالي، تختزل مسار الحركات الاجتماعية إلى ٣–٤ مراحل هي بالتجريد: أولا، النشوء على خلفية سخط عام، ثانيا التماسك والتلاحم، وثالثا إرساء جهاز متخصص ناظم للمواصلة، و رابعا الهبوط، اما بسبب النجاح، أو بسبب القمع، أو التحول الى مؤسسة.

الملاحظ في الحالة العراقية انها سارت في مسار النموذج الكلاسيكي، فقد بدأت بمرحلة التعبير عن الغضب (الاختمار)، وانتقلت الى المرحلة الثانية: (التماسك)، وعبرت الى الثالثة بتبلور قيادات ميدانية أدارت معركتها المطلبية بمزيج من الاحتجاج السلمي والتفاوض، وكسب مؤسسات وتحييد أخرى، وأخيراً مع بداية عام ٢٠١٦ عَبَرَت مجدداً إلى المرحلة الرابعة: التحول الى مؤسسة (عقد المؤتمر الأول وتحديد برنامج عمل للمستقبل).

بالطبع لا تنمو الحركات الاجتماعية في فراغ أو من فراغ، فثمة أوضاع محددة، اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، أو مزيج من هذا وذاك، مثيرة للسخط العام والاحباط، أو حتى اليأس، ونمو شعور بوجوب رد عقلاني على شروط وأحوال لاعقلانية بالمرة.

المناخ السياسي و الاجتماعي: احتكار السلطة، سقوط الموصل و انهيار أسعار النفط

النظام السياسي الذي تبلور في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جاء ثمرة تصارع ثلاثة مشاريع: المشروع الاميركي: بناء ديمقراطية فيدرالية تعتمد اقتصاد السوق، وهو النموذج الليبرالي الشائع في بلدان صناعية متقدمة، والمشروع الشيعي الأُصولي: نموذج ولاية الفقيه على قاعدة حكم الأغلبية الشيعية، ومشروع العودة البعثي–الاسلامي. ولم ينتصر أيّاً من هذه المشاريع، والنتيجة هو مزيج مشوه من هذا كله، على خلفية تصارع الجماعات الإثنية المذهبية للهيمنة على السلطة والموارد، وانهيار فكرة الوطنية العراقية بفعل صعود الهويات الجزئية، الذي يمثّل أساساً لحركات الاسلام السياسي على جانبي خطوط الانقسام المذهبية.

وتشكلت أولى الكتل السياسية الانتخابية على أساس هذا التمثيل الكلي للأكراد وللشيعة مقابل عزوف سني عن المشاركة، والميل إلى اعتماد العنف. بناء التحالف الشيعي- الكردي المتقلقل بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٥ انتهى عملياً بتهميش القوى الوسطية، والقوى السنية خصوصاً خلال عملية كتابة الدستور الجديد. وقد عمل السفير الاميركي زلماي خليل زاد على تخفيف هذا الاختلال في البنية السياسية للدولة (٢٠٠٥)، ليليه بعد ذلك قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ديفيد بترايوس (٢٠٠٨-٢٠٠٧)، في تخفيف الاختلال في البنية العسكرية للدولة، عن طريق بناء تحالف أوسع ضم قوى اجتماعية من المناطق السنية تعرف باسم 'الصحوات'، وذلك لإقامة إطار وطني جامع، كان مهزوزاً هو الآخر. كل مساعي الترميم هذه جرت وسط احتراب أهلي دامٍ، أفلحت في تهدئته وعزل القوى الاسلامية السنية التكفيرية المسلحة (دولة العراق الاسلامية). لكن هذه العلاجات لإزالة الاختلال في بناء المؤسسات، كانت مؤقتة كما هو واضح، وقد انهارت تباعاً بفعل سياسات اقصاء متعمدة، سارت عليها حكومة نوري المالكي خلال الفترة الوزارية الثانية (٢٠١٤-٢٠١٠)، وبالأخص عقب الانسحاب الكلي للقوات الاميركية عام ٢٠١١.

انتهج المالكي سياسة مركزية مفرطة تتعارض مع إطار نظام جديد فدرالي ولا مركزي، كما تتعارض مع إطار حكومة ائتلافية (متعددة الأحزاب)، وتوافقية (متعددة الطوائف والاثنيات). هذه النزعة المركزية المفرطة (ينبغي تمييزها عن المركزية المعتادة في كل النظم) تصادمت مع البنية الجديدة اللامركزية، مثيرة ليس فقط معارضة الاكراد، بل معارضة سائر الحكومات المحلية في المحافظات (بينها ٩ محافظات شيعية، ٧ منها بقيادة حزب الدعوة). كما أن النزعة المركزية- الاحتكارية، بمنظورها الطائفي الضيق، تجاوزت التصادم مع اللامركزية، إلى الاشتباك مع قوى من المناطق السنية أُقصيت عن مواقع السلطة، وإلى التصادم مع قوى شيعية (الحركة الصدرية، المجلس الاعلى الإسلامي، الخ). منطق رئيس الوزراء نوري المالكي كان غاية في التبسيط: الأغلبية الشيعية تحكم باسم العراقيين، وحزب الدعوة (ممثل أكبر كتلة برلمانية) يحكم باسم الشيعة، والأمين العام، نوري المالكي، يحكم باسم حزب الدعوة. ورغم تنوع أشكال وصيغ وشعارات الاعتراض، إلا انه اتجه الى المطالبة بنظام سياسي دستوري، منفتح، شامل للجميع، فدرالي، لامركزي، وباختصار لا ديكتاتوري. لا تتغير هذه الحقيقة بواقع أن بعض القوى في المناطق السنية استخدمت لغة التخندق الطائفي في معارضتها لكتلة المالكي. كل هذه التوترات اجتمعت عشية ثلاثة احداث جسام في عام ٢٠١٤: الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤، وسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم 'داعش'، واقصاء المالكي عن رئاسة الوزراء، وانهيار اسعار النفط وخواء الخزينة المالية للدولة.

جرت الانتحابات البرلمانية العراقية أواخر نيسان / أبريل عام ٢٠١٤ وهي الانتخابات العامة الرابعة منذ عام ٢٠٠٣ في ظروف محتدمة وجديدة، تمحورت محركات الصراع، وأشكال التعبئة، والمناورات، ونشر المعلومات أو تزييفها، والمفاوضات المعلنة أو الخفية، والتحركات العسكرية، والهجمات المسلحة، جرت كل هذه الأمور باتجاه واحد: إما ضمان ولاية ثالثة لرئيس الوزراء نوري المالكي، زعيم حزب الدعوة الاسلامية وكتلته الانتخابية المعروفة باسم 'دولة القانون'، أو إجهاض مسعى المالكي لهذا التجديد، على يد طيف متنوع من الخصوم والمنافسين على حد سواء. وتمحورت الضغوط الإقليمية والدولية، هي الأخرى، حول هذه النقطة: التجديد للمالكي أم اجهاضه؟ وأخيراً انتهت الى الاجهاض. حصد المالكي ثمار الأحقاد التي زرعها مع الاكراد، ومع القوى في المناطق السنية، ومع بعض حلفائه الشيعة: التيار الصدري والمجلس الأعلى الاسلامي (الحكيم) اللذان تحالفا ضده في الانتخابات المحليّة عام ٢٠١٣ واقصيا حزبه عن قيادة عدد من المحافظات. لكن القشة التي قصمت ظهره هي سقوط الموصل بيد تنظيم 'داعش' في حزيران / يونيو عام ٢٠١٤، وهو سقوط مهين بسبب انسحاب ثلاثة فرق عسكرية انسحاباً غير مفهوم، ووقوع عدد كبير من الضحايا من دون أي معركة عسكرية في قاعدة سبايكر. حصل هذا عشية الصراع على تسمية رئيس الوزراء الجديد. إقصاء المالكي عن احتمال التجديد في ولاية ثالثة اضاف إلى الوضع بُعداً جديداً: انفتاح كوة من أجل اصلاح الاختلالات في الدولة الموروثة من عهدين للمالكي، ولكنها عمقت في الوقت نفسه بُعداً قديماً: المزيد من انقسام الكتل الطائفية تنظيمياً وانتخابياً، وذلك بانشطار حزب الدعوة، وانقسام كتلة 'دولة القانون'، بين رئيسي وزراء السابق نوري المالكي، والذي تلاه حيدر العبادي، ونشوء ازدواجية عسكرية تتمثّل بقرار إداري من نوري المالكي أدى إلى تأسيس 'هيئة الحشد الشعبي' التابعة لمكتبه.

رافق ذلك تطور اقتصادي سلبي: انخفاض أسعار النفط على نحو مفاجيء ودرامي من مستوى يفوق ١٠٠ دولار إلى ما دون ٤٠ دولاراً، ومن ثمّ إلى هامش يتراوح بين ٣٠-٢٠ دولاراً. وكانت الخزينة خاوية تقريباً، فنتيجة لعدم اقرار ميزانية عام ٢٠١٤ في البرلمان، فإن كابينة المالكي الوزارية تصرّفت بحريّة في الصرف الكيفي بموارد الخزينة الحكومية التي انخفضت في لحظة حرجة بمواجهة متطلبات الحرب مع 'داعش'. الأنكى من ذلك أن ميزانية عام ٢٠١٥ صيغت على أساس إيراد نفطي بمستوة ٤٥ دولاراً للبرميل، و هو تقدير رغائبي، غير حصيف بالمرة، يشي بمقدار الجهل بحقائق السوق العالمي واتجاهاته، خاصّة وأنه قبل أن يبدأ عام ٢٠١٥ كان ثمة عجز بائن.

الفساد والمحاصصة

المحاصصة ونقد المحاصصة من الثيمات المكرورة في الخطاب السياسي اليومي لكل معارض أو ناقد للسياسات الرسمية العراقيّة، حتى فقدت الكلمة الكثير من وهجها النقدي. لكنها عادت إلى الواجهة بقوة بعد سقوط الموصل، ومن ثم انطلاق حركات الاحتجاج الأولى، وأكثرها قطاعي ومحلي.

تقترن كلمة المحاصصة في الاستعمال عادة بتعبيري الإثنية والطائفية للإشارة إلى توزيع المناصب – المغانم بين الجماعات المحددة على أساس طائفي أو إثني، أو حتى ديني. وللمحاصصة جانبان: الأوّل هو التمثيل في قمة الدولة: توزيع المناصب السيادية والحقائب الوزارية، وهو اشتراط لا بد منه في أي حكومة ائتلافية متعددة الأحزاب. لكن هناك توزيعاً للوظائف الأُخرى من درجة وكيل وزير أو مستشار في أعلى نقطة، إلى درجة موظف عادي، في أدنى نقطة. هنا تأخذ الأحزاب حصصاً في كل مفاصل الدولة، على غرار توزيع الحقائب الوزارية.

تنشأ هنا مشكلة مزدوجة: على صعيد الحقائب الوزارية، ثمة مناصب صارت حكراً على حزب معين: رئاسة الجمهورية للاتحاد الوطني الكردستاني (كردي)، ورئاسة البرلمان للحزب الاسلامي مباشرة أو موارية (سني)، ورئاسة الوزراء لحزب الدعوة (شيعي)، والأخير حصل على المنصب حتى عندما كان ضعيفاً، وكان تمثيله في البرلمان عام ٢٠٠٥ نحو ١٥ نائباً.

اما على صعيد المحاصصة في الدرجات الوظيفية من أعلى إلى أدنى مستوى في السلم الوظيفي المدني، فتتم على اعتبارين: إدراج شيعي وسني وكردي في كل وزارة على مستوى المستشارين، مثلاً، وقيام الحزب الذي يحتل الحقيبة الوزارية المعنية بملء الدرجات الوظيفية بالاتباع الحزبيين والشخصيين والموالين والأقرباء، من دون أيٍّ اعتبار للتخصص، من هنا جاءت المطالبة بـ 'حكومة تكنوقراط' في الحركة الاحتجاجية.

اما في السلم الوظيفي العسكري والامني، فإن ثمة شبه احتكار من حزب الدعوة (وإلى حد ما منظمة بدر–هادي العامري) لهذه القطاعات، نظراً لشغور حقيبتي الدفاع والداخلية سنوات وسنوات، وقيام المالكي بالسيطرة على هاتين المؤسستين، كوزير بالوكالة. وبالطبع فإن الميزانيات العسكرية والمخابراتية (الامنية)، وميزانية رواتب المراتب العسكرية، المبرمة على اساس عقود توظيف (بعد إلغاء مبدأ الخدمة العسكرية الإلزامية العامة)، ترك ميزانية المشتريات العسكرية، وميزانية الرواتب، ومصاريف الميرة والتموين، بيد حزب الدعوة واتباعه أو مريديه.

إن توزيع مقاليد السلطة عبر نظام المحاصصة العرفي يجري في دولة ريعية، تعتمد حصراً على النفط (نحو ٣٩ بالمئة من إيرادات خزينة الدولة)، لذا فان توزيع المناصب هو أيضاً توزيع للموارد، خصوصا وان وزارات الدولة تتولى تنفيذ مشاريع الاستثمار الحكومي برصيد يتراوح بين ٢٥ إلى ٣١ بالمئة من اجمالي ميزانية الدولة، على مدار ١٠ سنوات بين أعوام ٢٠١٤–٢٠٠٥ وهي فترة حكم حزب الدعوة برئاسة نوري المالكي. وحسب المعطيات المتاحة فان عدد المشاريع الاستثمارية التي تعاقدت عليها الوزارات خلال هذه الفترة زادت على ٦ آلاف مشروع منها ٥ آلاف مشروع وهمي أو لم ينفذ، والقيمة الاجمالية لهذه المشاريع تبلغ نحو ٢٢٠ مليار دولار، وهو رقم فلكي في النهب. و تنقسم 'ريوع' الأرصدة w

المنهوبة على النحو التالي: ٥٣ بالمئة عمولة للمشاريع المنفذة أو نصف المنفذة، ونحو ٧٥-٥٠ بالمئة للمشاريع الوهمية، التي تنقل إلى الأحزاب والمنتفعين والأقرباء. هناك أيضاً تخمين أكلاف المشاريع، التي تضخّم في العادة. هذا في مجال الميزانية الاستثمارية.

وفي مجال الميزانية الجارية، فان النهب يتخذ شكل مشتريات الاثاث، وشراء سيارات لكل وزير (يأخذها معه بعد انتهاء مدة استيزاره)، ومخصصات الإيفاد، ودورات التأهيل والتدريب في الخارج، والتي تشكل مورد دخل اضافي لكبار ومتوسطي الموظفين المدنيين.

القطاع العسكري نفسه لا يخلو من هذه المظاهر: عمولات على المشتريات العسكرية. رفضت الحكومة الكشف عن حجم العقود بذريعة إنها عقود سرية تتعلق بالأمن الفومي. هناك أيضا نحو ٥٠ ألف كادر عسكري وهمي (يسمونه: فضائي)، تابع لمكتب القائد العام (رئيس الوزراء) السابق.

ومن ابرز الميزانيات الحاوية للفساد ميزانية عام ٢٠١٤ التي لم يصادق عليها البرلمان وتم التصرف بها كيفياً. أما تسوية الحسابات الختامية لهذه الميزانية فان ديوان الرقابة المالية تحفظ على بنود الصرف، فامتنعت اللجان البرلمانية المختصة عن المصادقة على حسابات ناقصة.

تلازم الفساد مع المحاصصة حقيقة قائمة في العراق: كل حزب يريد وزارة دسمة تدرّ ربحاً ودخلاً وبوّابة توظيف لاتباعه ومريديه وأقربائه. ولكل حزب شروط 'ربحية' كيما يصوت مع الميزانية. الأكثر من ذلك أن كل حزب يلهج بلغة الطائفة ويغنم بواقع الحزب والعائلة، ويرفض استدعاء البرلمان لأي فرد بدرجة مدير عام، ناهيك عن درجة وزير.

ضخامة الفساد دفعت منظمة الشفافية العالمية إلى وضع العراق في المرتبة ١٧٠ من أصل ١٧٥ ليحتلّ واحداً من اسوأ دول العالم في الفساد. و يفيد تقرير للمنظمة 'ان سعة نطاق الفساد في القطاعين العام والخاص قد قوّض المؤسسات الحكومية وأعاق تقديم الخدمات الاساسية و قوض امن الدولة'.

والفساد في الوعي العام واليومي مجرد كلمة، ثم صار أرقاماً وتقارير صحفية متناثرة، لكنه تحول بالتدريج إلى صكوك وبنوك وقصور واستثمارات ومظاهر ثراء مرئية ومحسوسة، حوّلت الأرقام إلى أشواك جارحة تفقأ العين بإزاء بؤس الحياة ورثاثة الخدمات واستمرار الفقر في محافظات كاملة، أو في قطاعات من بعض المحافظات، بما في ذلك أهم وأكبر مدينتين: بغداد والبصرة. الترابط بين تدهور نوعية الحياة من جانب، والفساد المالي – أي نهب الاموال العامة في مشاريع وهمية – والانهيار العسكري من جانب، والفساد في المؤسسة ببناء فرق عسكرية على الورق من جانب آخر، في ظل حكومة توزيع الحصص – الغنائم، بلغ حداً من الوضوح والجلاء لقطاعات واسعة من الطبقات الوسطى، وبالاخص قطاعات جيل الشباب الجديد، المتعلم.

بدايات الاحتجاج و نمو الحركات الاحتجاجية

سبقت حركة الاحتجاج سلسلة حركات أبرزها حركة الربيع العراقي في ٢٥ شباط / فبراير ٢٠١١، والتي تواصلت أيام الجمع بمشاركة نحو ١٠ آلاف وأكثر على امتداد بضعة أشهر، تحت شعار 'الشعب يريد إصلاح النظام'، وهو صدى لشعارات المصريين و التونسيين: 'الشعب يريد اسقاط النظام'. لكن الاصلاح المنشود تركز على رفض البنية الطائفية للنظام من مواقع العقلانية والحداثة لجيل جديد مُخيَّب الآمال.

جوبهت الحركة بأقسى التدابير لغلق المنافذ المؤدية لساحات الاحتجاج، وعنف جسدي، واعتقالات، واغتيالات. وتحايل المبادرون من جيل الشباب إلى الاحتفال بعيد الحب (وهو عيد شبابي غربي المنشأ) من باب استثمار مناسبة غير سياسية.

كان هذا الحراك التمرين الشامل الأول، وهو يختلف عن سائر الاحتجاجات الأخرى بانه ليس احتجاجاً قطاعياً (عمال أو مهنيون أو طلاب) وليس جهوياً (منطقة معينة) أو فئوياً يختص بطائفة أو مذهب، بل هو احتجاج شامل على النظام السياسي بأسره، بما هو مؤسسة وثقافة وممارسة.

الحركة الاحتجاجية الجديدة انطلقت في أواسط تموز / يوليو عام ٢٠١٥، شأن كثرة من الحركات الاجتماعية العربية أو العالمية، من واقعة احتجاج بسيط على انقطاع الكهرباء، في البصرة. ثلة من الشباب خرجت في تظاهرة أمام محطة توليد الكهرباء، ليتعرضوا إلى إطلاق نار من داخل المحطة (حسب شهود عيان)، فيرموا احجاراً على المحطة احتجاجاً، ولينتهي بحادث مأساوي: مصرع الشاب منتظر علي غني الحلفي (١٨ سنة) برصاص مفرزة امنية هبت الى موقع المحطة، واصابت اثنين من اقرانه بجروح بليغة بتاريخ الخميس ١٦ تموز / يوليو عام ٢٠١٥.

في اليوم التالي ١٧ تموز / يوليو ٢٠١٥ كانت البصرة في هياج عارم على الجريمة وسوء الخدمات (الماء والكهرباء والرعاية الصحية) المتدهورة باطراد، فانطلقت تظاهرة ضخمة امام مبنى المحافظ. وبالرغم من ان سوء الخدمات، وتحديداً عجز الدولة عن تأمين الكهرباء محنة وطنية عامة، إلا ان لوقعها في البصرة ثقلاً. وما ان حل ٣١ من تموز / يوليو حتى كانت بغداد ومدن الوسط تطلق أكبر حركة احتجاج تضامناً مع البصرة، ومع الرمز-الشهيد، منتظر الحلفي. غلب على انطلاق حركة البصرة الطابع العفوي التام، وفي بغداد مزيج من العفوية والمبادرة الاجتماعية المنظمة.

ونمت الحركة لجهة المكان فشملت المدن التالية: بغداد، الحلة، النجف، كربلاء، الديوانية، السماوة، الكوت، العمارة، الناصرية، إلى جانب مدينة المنشأ: البصرة. وهذا امتداد جغرافي يغطي سائر المحافظات الشيعية، فضلاً عن محافظتين مختلطتين هما بغداد والبصرة اللتان تحويان أغلبية شيعية.

كما نمت حركة الاحتجاج لجهة التوجه الاستراتيجي–المطلبي: من الاحتجاج على سوء الخدمات – الكهرباء تحديداً – إلى مهاجمة الفساد، والعوة إلى اصلاح النظام السياسي وذلك بالغاء نظام المحاصصة الطائفي–الإثني، وصولاً إلى شعار ومطلب بناء دولة مدنية. مثل هذه النقلات ليست بالظاهرة الغريبة على الحركات الاجتماعية الجذرية، وهي معلم على انتقالها من طور الغضب المباشر إلى طور الانتظام والنضج والتركيز على البنية الكلية للمشكلة أو المشاكل موضوع الاحتجاج. ولا ريب ان التفاعل بين قواها الشبابية والشرائح المخضرمة، وبالأخص من قادة ووجوه حركة احتجاجات شباط / فبرايرعام ٢٠١١ التي اصطلح عليها بـ 'الربيع العراقي'، اسهم في هذه الانتقالات من الجزئيات إلى ما هو أشمل.

وعلى سبيل المثال، تنامت الحركة في بغداد من نحو ٥٠ الفاً في ٣١ تموز / يوليو (الجمعة الأولى للتظاهرات) لتصل في اواسط آب / اغسطس (الجمعتان الثانية والثالثة) إلى حشود هائلة بلغت نحو ١٥٠ الفاً، ثم نحو ٢٥٠ الفاً ثم تجاوزت، حسب تقديرات ميدانية، النصف مليون، وتعدّت التظاهرات هذه العتبة فتراوحت بين ٨٠٠–٧٠٠ الف، ثم تجاوزت عتبة المليون في أيلول / سبتمبر بدخول جماهير التيار الصدري، وعادت إلى الاستقرار عند المستوى السابق قبل هذا الدخول، ثم اخذت بالهبوط التدريجي أواخر عام ٢٠١٥، لتعود الى لتدشن العام الجديد بكتل رمزية لأشد النشطاء التصاقاً بالحركة والتزاماً بها، وهي بحدود مئات بدل الآلاف أو عشرات الالاف السابقة.

يمكن الاستنتاج من التقديرات الميدانية لكتل المتظاهرين في ساحات البصرة وبغداد والنجف وكربلاء والحلة، ان مستوى الذروة يصل حد المليونين ونصف المليون، بل يتجاوزه إذا اضفنا عشرات الآلاف في السماوة، الديوانية، العمارة والناصرية لنصل الى تقدير آخر.

اشتملت التظاهرات عام ٢٠١٥ على ٢١ جمعة، منها جمعتان توقفت فيها التظاهرات، مضافاً لها أيام ثلاثاء في ثلاث مناسبات، و محاولة فاشلة للعبور إلى المنطقة الخضراء باتجاه البرلمان، انتهت باعتداء واعتقالات وجيزة.

استمرار التظاهرات هذا في عنفوان متواصل لمدة ٥ أشهر متتابعة ظاهرة غير مسبوقة. واختيار المواصلة كل جمعة منذ شهر تموز / يوليو اللاهب، وانتهاء ببرد كانون الاول / ديسمبر، في إيقاع واحد أورث الحركة طابعاً روتينياً، حاولت الخروج منه بابتكار تحركات جديدة، نوع من اعتصامات أمام البرلمان، أو امانة العامة أو المجلس الاعلى للقضاء.

سبقت الربيع العراقي عام ٢٠١١ مظاهرة عيد الحب، اما مظاهرات الاحتجاج عام ٢٠١٥ فقد توجت بأكبر احتفال بعيد رأس السنة الميلادية، حيث قدرت اعداد المحتفلين في الشوارع بالملايين. وعدّ كثرة من المحللين هذه الظاهرة الجماهيرية الفائقة شيفرة احتجاج من نوع خاص: اعتماد قيم احتفال جمالية تتناقض مع القيم المتزمتة والجهمة للأحزاب الاسلامية الحاكمة.

وفسر بعض المراقبين النابهين اتساع الاحتفال، لأول مرة، بهذا الشمل وبمناسبة غير إسلامية على انه تجسيد لصبوات أغلبية صامتة نسبياً. وهو تفسير معقول. فمثل هذه الممارسات مألوفة اجتماعياً، خاصّة وسط الشباب، الذين يبتكرون أشكال احتفال مناقضة للتقاليد السارية لاسيما إذا ما كانت هذه التقاليد جزءاً من الايديولوجيا الرسمية، وذلك على سبيل المثال باستخدام أغاني الراب في مناسبة الطقوس الحسينية (في إيران والعراق)، أو إقامة شجرة عيد الميلاد وسط بغداد والنجف ومدن أخرى، خلافاً للتقاليد السابقة في حصر الاحتفال في اطار عائلي-منزلي، وهو تقليد كان شائعاً وسط شرائح الطبقات الوسطى عموماً. اما الخروج للشوارع بهذه المناسبة وتطوير الاحتفال المنزلي السابق إلى حفل جماهيري فائق فهو يعبر، بهذه الحال، عن مزاج ثقافي جديد ومتميز وسط معظم شرائح الطبقات الوسطى. مزاج مختلف عن ومعارض للمزاج الثقافي للنخب الحاكمة. وباختصار فان الاحتفال يشكل ثقافة مضادة، أو نوعاً من فعلٍ مضاد.

فن الاحتجاج

وجدت المواقف الفكرية والتوجهات السياسية والعناصر المطلبية في حركة الاحتجاج التعبير عنها، شأنها شأن أي حركة اجتماعية، في الرموز (البيارق، الرايات، أو العلامات أحياناً)، كما وجدت التعبير عنها في الشعارات والبوسترات. وكما يجري الحال دوماً، فان الرموز والشعارات تطلق مادة خصبة يمكن تسميتها بـ 'فن الاحتجاج'.

ويمكن تقسيم الثيمات المبثوثة في هذه الأجناس التعبيرية بالاختصار التالي: نقد الفساد المالي بعامة، نقد الإسلام السياسي، نقد الطائفية، نقد السلطة التنفيذية، نقد السلطة القضائية، نقد البرلمان، مطالب قطاعية محددة (الرواتب-الخدمات)، تمجيد شهداء حركة الاحتجاج، السخرية من السلطات.

وتلتقي كل هذه الثيمات في فضاء توكيد الهوية العراقية بوصفها ثيمة أولى. وبالفعل احتل العلم العراقي مركز الثقل في سوح التجمعات كرمزٍ للهوية الوطنية الجامعة النافية للطائفية (الانقسام الشيعي-السني)، وهي التي تشكل، أي الهوية الطائفية، حجر الزاوية في فكر أحزاب الاسلام السياسي و ممارساتها. وقد رفض ممثلو حركة الاحتجاج بإصرار رفع أية راية أخرى غير العلم العراقي. وبجوار العلم العراقي، برزت جدارية الفنان الراحل جواد سليم 'نصب الحرية' التي تحولت إلى رمز بصري شامل، على غرار الايقونات، هوية لعراق الاحتجاج. وقد دمج الفنان حازم المالي العلم بنصب الحرية الذي حل محل عبارة 'الله اكبر'، تعبيراً عن التوق الجديد، في حين ان البوسترات القليلة التي ظهرت في الساحات أو على مواقع التواصل الاجتماعي، هي أعمال بلاستيكية تندرج في باب بوستر التحريض والمقاومة. وثمة ملصقات أخرى ظرفية تكاثرت مع استمرار الحملة.

هناك الثيمة الثانية: نقد الطائفية. وقد مثّلت الهوية العراقية النقد المضمر للايديولوجيا الطائفية، فهي وحدة المواطنة مقابل التفريق في الدين والمذهب. إحدى اللافتات تقرأ: 'انا سني أنا ضد الطائفية، انا شيعي انا ضد الطائفية، أنا ايزيدي أنا ضد الطائفية'، او: 'لا للطائفية، لا للمحاصصة الطائفية، نعم للمواطنة، كلا للطائفية'.

نهب المال العام هو الثيمة الرابعة الاكثر عمقاً و تكراراً في المظاهرات، حيث تمتزج في الشعارات والأغاني والـ 'قفشات' الشكوى بالسخرية في نوع من كوميديا سوداء احياناً. وتتراوح الشعارات من الإدانة المباشرة: 'لا للفساد'، الى الاغاني الساخرة عن سرقة النفط العراقي، وبالرغم من ان الغضب واحد، إلا ان لكل محافظة أسلوبها الخاص في الغضب.

وقد تضافر جهود المغنين والفرق الغنائية الشبابية، والشعراء الشعبيون، والإبداعات المباشرة للزجل في الساحات، لتنتج ما يُمكن تسميته بـ 'أدب و فن الاحتجاج' أسوة بفن الاحتجاج البصري 'الرموز والبوسترات'. ويتجسد هذا الادب في نصوص تحولت إلى أناشيد وأغانٍ وقصائد هجاء، باللهجة الدارجة في الغالب، والنكات والطرف التي تتداول شفاهياً أو تتمثل في كاريكاتيرات ساخرة.

الاحتجاج والمرجعيات الدينية: التشجيع الشيعي والحذر السني

لم تكن المرجعيات الدينية الكبرى في النجف معزولة عن المناخ العام للفساد المالي والإداري والفشل العسكري وتعثّر العملية السياسية واحتدام العداء بين الجماعات والكتل. وقد أبدت المرجعيات جهاراً أو مواربة عن نقدها الشديد لنوري المالكي شخصاً وسياسة وممارسة، وتجلت في الفتوى الشهيرة التي انتهت بإقصائه عن الترشح لولاية ثالثة: العراق يحتاج إلى رئيس وزراء جديد، تقول الفتوى، يوحد البلاد، الخ.

ورغم ان المراجع الدينية لا تُطلق التصريحات وتعلن المواقف مباشرة، بيد أن هذه المواقف تتسرب إلى الجمهور عبر الوكلاء المعتمدين لديها، وأبرزهم السيد أحمد الصافي معتمد المرجعية في كربلاء، والذي يقدّم خطبة اسبوعية من محافظة كربلاء تعبّر عن رأي المرجع الأعلى للشيعة علي السيستاني.

وفي هذه الخطب الأسبوعية، كانت الثيمات السياسية تطفح بنقد الفساد وسوء الخدمات، ونقد المحاصصة السياسية وسوء الادارة، وأجواء هذه الخطب تطابقت مع المناخ الفكري والنفسي للنشطاء المتحفزين للانطلاق عشية التظاهرات.

ومنذ لحظة انطلاق الاحتجاجات وحتى بداية عام ٢٠١٦، أبدت المرجعيات الدينية في النجف تأييدها الكامل لمطالب المتظاهرين وحثت الحكومة على الاسراع بالإصلاح وإلا واجهت 'ثورة عاصفة' (وهي نفس الخشية التي أبداها رئيس الوزراء حيدر العبادي). إلا ان مرجعيات النجف، أو على الأقل الدائرة المحيطة بها، كانت تحمل ارتيابات من بعض الشعارات التي بدت موجهة ضد الدين، وبالتالي، ضد المرجعيات الدينية.

فشعار 'باسم الدين سرقونا الحرامية' ينطوي على مثل هذا العداء المضمر إذا ما جرى تأويل العبارة تأويلاً جامحاً ينقله من معاداة أحزاب الإسلام السياسي إلى معاداة الدين، أو بصيغة أقلّ ينقله من معاداة المسؤولين الحكوميين ممثلي أحزاب الاسلام السياسي، إلى معاداة المراجع الدينية. مثل هذه التأويلات لم تكن غائبة. وزاد الارتياب وسط المراجع من شعارات الدولة المدنية والعلمانية (التي تؤول دوماً على انها انكار وكفر)، وغيرها من الشعارات العلمانية التي بدت، حسب التأويلات المتناثرة، منذرة متوعدة لكل من يعتمر العمامة.

وبالفعل حاول بعض الشباب من طلبة العلم في النجف المشاركة في التظاهرات ببغداد، غير ان بعض المتظاهرين صدوهم عن دخول ساحات الاحتجاج بموقف صريح وواضح، قائلين: 'هذه تظاهرة مدنية'، فمنحوا لكلمة المدنية معنى التعارض مع رجال الدين تحديداً، رغم انها لا تنطوي على هذا المعنى حصراً.

ومرّة أخرى، فُسِّر هذا الموقف تفسيراً سلبياً مماثلاً لسابقه. و ما زاد في الريبة المتبادلة، رغم التوافق على مطلب الاصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين، رفع شعارات مباشرة في ساحة التحرير: 'علمانية علمانية...لا شيعية و لا سنية'. و في النجف بالذات كان شعار: 'لا نريد أي عمامة بالسياسة'، يتردد جهاراً. رغم ذلك فان بعض طلاب العلوم الدينية الشباب في النجف كان، بطريقة أو بأخرى، يتفق مع التظاهرات المدنية في موضوعة فشل الإسلام السياسي.

بعد أن أخذت الاحتجاجات مداها وتبلور إدراك واضح بوجود فجوة بين الحركة الاحتجاجية والمرجعية، وانه لا يمكن المضي في الاحتجاجات من دون سند من داخل المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية، برز ميل في حركة الاحتجاج للاتصال والتفاوض لاجلاء الالتباسات واستطلاع امكانات تعاون ما. وبالفعل جرت لقاءات عدة بين وجوه قيادية من حركة الاحتجاج أدت إلى نوع من التفاهم والرضى المتبادل. وحصيلة هذه اللقاءات والاتصالات كانت تبلور إجماع على ضرورة استمرار التظاهرات، وزيادة الضغط على حكومة تبدو مترددة وهيابة من الإصلاح، بل ان المراجع تعهدت بتعزيز الفكرة الوطنية لعبور المأزق 'الطائفي'.

بالمقابل، لم يصدر عن المرجعيات الدينية السنية أي رد أو موقف، سلباً كان أو إيجاباً، تجاه الحركة الاحتجاجية. بل ان بعض الوجوه من جمعية العلماء المسلمين، والمجمع الفقهي السني، أفادت بان مشاركة السنة في الحراك الاحتجاجي محفوف بالمخاطر في حال وقوع أي سني في قبضة القوات الامنية، خلافاً لحال المتظاهرين الشيعة. الحذر من الاشتراك هو الموقف الأقوى، ليس وسط رجال الدين السنة فحسب، بل أيضاً وسط قطاعات مدنية واسعة في بغداد. ويظهر هذا الحذر استطلاع ميداني أُجري على أكثر من ١٢٠ شخصاً من طبقات اجتماعية وفئات عمرية ومستويات تعليم ومناطق سنية مختلفة ببغداد للإجابة عن ٤ أسئلة محددة.

اجابتا عن السؤال الأول 'هل شاركتم في الاحتجاجات'، وكانت الإجابة ٣ بالمئة نعم، و٩٧ بالمئة كلا. وعن أسباب عدم المشاركة، عزا ٤٣ بالمئة السبب إلى الخوف من الاعتقال بتهمة الإرهاب، ما يعني بقاءهم في السجن بلا حدود لأنّهم ليسوا شيعة. و ٢٧ بالمئة عزوا عدم المشاركة في الاحتجاجات إلى الخوف من تهمة من العمالة لبلد أجنبي (اتهام دول خليجية بتحريضهم)، و ١٤ بالمئة عزا الأمر إلى الخوف من تهمة الانتماء لحزب البعث المحظور، و ٩ بالمئة ليدهم قناعة بأن الاحتجاج اصطنعته الأحزاب الشيعية الحاكمة لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية.

السؤال الثالث في الاستطلاع سأل عن تأييد مطالب الاحتجاج، وجاءت الإجابات بأن ٧٩ نعم، و ٩ بالمئة ضد الاحتجاج، و ٩ بالمئة بلا موقف، وبقية المستطلعين ٣ بالمئة غير واضح. السؤال الرابع والأخير كان هل لديكم الاستعداد للخروج احتجاجاً على الفساد في المحافظات السنية، وأجاب ٨٧ بالمئة نعم، و ٣ بالمئة لا أدري، و ١٠ بالمئة كلا.

مثل هذه المواقف السلبية الواضحة في بغداد والبصرة، وهما المدينتان المختلطتان الوحيدتان، قد لا تعكس المزاج القائم في المحافظات السنية، إذ ان مستويات الكراهية للفساد والفاسدين في المحافظات السنية قد لا تقل، برأي من أجرى استطلاع رأيهم، عن مستوياتها ببغداد، غير ان جل جماهيرها نازحة داخل بلدها بانتظار 'الانفراج والفرج' للعودة إلى مدنها. ويرى هولاء انه لولا وجود خطر تنظيم 'داعش' لانتشرت حركة الاحتجاج من الموصل الى البصرة في ما اسموه 'وحدة العراقيين ضد الدولة الفاسدة'، واشاروا إلى تظاهرات الاكراد ضد حكومتهم كمثال على ان الاحتجاج ليس محصوراً بفئة أو طائفة، بل هو ظاهرة وطنية عامة. واذا صح هذا التقدير، فأن الاستنكاف السني ببغداد من المشاركة في الاحتجاج هو في حقيقته خشية من استهداف، فعلي أو متصور، أكثر منه اعتراض على حركة الاحتجاج.

الاحتجاج ازاء الحكومة والبرلمان

منذ اللحظة الأولى لبدء الاحتجاجات في البصرة أواسط تموز / يوليو عام ٢٠١٥، وإعلان نشطاء بغداد عن التحضير لإطلاق تظاهرة احتجاجية في أواخر الشهر نفسه، أبدت رئاسة الوزراء خشية شديدة ورغبة في التهدئة. وأول علامة على التهدئة كانت توجيه محافظ البصرة لزيارة ذوي القتيل منتظر الحلفي والسعي لترتب دفع الدية، وثاني علامة كانت السعي لإقامة جسور اتصال مباشرة مع منظمي الاحتجاج في بغداد لثنيهم عن الانطلاق في تظاهراتهم، ولاستطلاع أمزجتهم وتوجهاتهم.

في تلك اللحظة، كان رئيس الوزراء حيدر العبادي يتعرّض لحملة قوية من معسكر المالكي، فهو متهم بالضعف والتردد، بل العجز، وكانت هناك مطالبات بحل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة واقامة 'نظام رئاسي قوي'. وكان يخشى، في الأيام الأولى، من أن تؤدي التظاهرات إلى الإمعان في اضعاف مواقعه، ولم يكن قد حزم أمره بعد للافادة منها في استبعاد الخصوم.

كانت المواقف الرسمية مزدوجة إزاء التحرك المقبل: الموافقة على حرية التظاهر عملاً بنصوص الدستور، والقلق من اندلاعه. قرر العبادي ومعاونوه مواصلة مساعي استمالة حركة الاحتجاج من جهة، واتخاذ تدابير عسكرية - أمنية احترازية كبرى من جهة أخرى. وقد حولت هذه التدابير مناطق الاحتجاج (ساحة التحرير) وسط بغداد والجسور المؤدية إليها إلى ما يشبه ثكنة عسكرية. وبالفعل كانت القوات المحيطة بحشود الاحتجاج توفر الماء للمتظاهرين في لمسة تعاطف (بقرار رسمي طبعاً)، وتغلق الجسور أمام الحشود القادمة للالتحاق بالتظاهرات من ضفتي نهر دجلة، الشرقية (الرصافة) والغربية (مناطق الكرخ).

الزخم الهائل للحشود واستشراء الحراك الاحتجاجي في كل محافظات الجنوب، وضخامته في بغداد والنجف والبصرة، وحماسة المرجعيات الدينية في النجف في تأييده، شجع العبادي، المشهور بتردده، على اغتنام الفرصة لإزاحة العقبات التي تعترض كل تحركاته تقريباً. فهو مرشح حزب يقوده غريمه المالكي، وقائد عام للقوات المسلحة التي يسيطر عليها منافسوه بقيادة الغريم ذاته. اطلق العبادي في ٩ من آب / أغسطس، أي بعد الجمعة الثانية للتظاهرات، برنامج إصلاح، مستقوياً بالاحتجاج ومرجعيات النجف، في لحظة بدت مؤاتية لطرق الحديد وهو ساخن. وضمّ برنامج الاصلاح خمس حزم عن الإصلاح والفساد والخدمات وترشيق أجهزة الدولة، وما الى ذلك. لكن الأساس فيها حزمة إقصاء نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء، واستهدفت بالأساس اقصاء المالكي من موقعه كنائب لرئيس الجمهورية، وإن كانت قد شملت أيضا الكرد والسنة العرب. ولم يفهم هؤلاء في احتجاجهم على ما تعرضوا له من فقدان لمناصبهم ان المستهدف هو المالكي في الصراع المرير على السلطة داخل 'البيت الشيعي'، وان العبادي مضطر للظهور بمظهر 'المحايد' ازاء تمثيل الشيعة والسنة والاكراد. تصويت البرلمان بالإجماع على ورقة الاصلاح في ٣١ آب / أغسطس، أي بعد أيام من صدورها (وهو اجماع غريب غير مسبوق في تاريخ البرلمان العراقي) يكشف عن مدى خوف النواب من الجماهير الغاضبة، وشعورهم بالعجز والامتثال. ولم يجد رئيس البرلمان سليم الجبوري من تعليق سوى القول بان الاصلاحات التنفيذية قليلة، واقترح توسيعها بحزمة إصلاحات من البرلمان.

ورغم ان حزمة الاصلاح 'العبادية' تستجيب لمعظم مطالب الاحتجاج الاساسية، إلا أنها تخلو بالكامل من أي سقف زمني لتنفيذها، فضلاً عن انها كانت وستظل محكومة بصلاحيات التنفيذ التي يطلقها البرلمان او يلغيها. لم يكف العبادي عن التداول مع قادة الحركة الاحتجاجية، وإبداء التأييد لهم، واطلاق شكاوى من تدهور الوضع المالي مثلاً.

ونشرت في مواقع التواصل تقارير شخصية عدّة عن اللقاء الذي جمع المتظاهرين بالعبادي في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر عام ٢٠١٥. و يلاحظ في هذا اللقاء وغيره حث المتظاهرين العبادي على تنفيذ إصلاحات، بينما على الجهة الأخرى يلاحظ التماس العبادي أعذار الصعوبات في التنفيذ مطالب المتظاهرين. وبدا ظاهراً أن العبادي متردد في بناء أسس الاصلاح، وأولها تأسيس كتلة برلمانية مع الاصلاح، وثانيها تشكيل لجنة 'من أين لك هذا؟'، وثالثها حث مجلس القضاء الأعلى على البدء بالاجراءات القانونية لتحريك ملفات الفساد، وتعزيز مواقعه داخل حزب الدعوة نفسه. أصبح تردد رئيس الوزراء سمة من سمات الحياة السياسية اليومية.

تصاعدت شعبية العبادي كرجل تجديد يقف ضد حيتان الفساد في حزبه أو غير حزبه، وبلغت شعبيّته بين العراقيين، حسب استطلاعات معهد غالوب، نحو ٧٢ ٪، إلا أنها عادت وهبطت إلى ٤٦ ٪. التلكؤ المتواصل، وتمييع القضايا، قلب مزاج جماهير الاحتجاج من امتداح العبادي وإبداء الثقة به، الى نقده وفقدان الثقة بوعوده، ولعل هذا يفسر هبوط مؤشرات شعبيته، حسب غالوب. ويلاحظ أن الميول العامة في ساحات الاحتجاج تنحو إلى رفض الدولة كمؤسسة آخذة

بالازدياد. ويبدو أن حيدر العبادي وكتلة حزب 'الدعوة' الملتفة حوله تعتمد اعتماداً شبه كلي على تحقيق نجاحات في حلبة القتال مع تنظيم 'داعش'، وبالتحديد تحرير الفلوجة والموصل من سيطرته، من أجل تمتين وضعهما السياسي بإزاء المنافسين – الغرماء، بدل تأسيس كتلة اصلاح برلمانية من أجل ملاحقة وإضعاف الغرماء بملاحقة الفاسدين منهم، خصوصاً وان قطاعاً من المسؤولين الفاسدين ينتمي إلى قوى في حزبه وأخرى قريبة منه ومؤيدة له، ما يضعه في حلقة مفرغة: من اين يبدأ وبم يبدأ.

الاحتجاج وقادة كتل اليمين: مواجهة أم ركوب الموجة

خلافا لتعاطف المرجعية في النجف مع الاحتجاجات، شنّت كتل الإسلام السياسي، سواء المعارضة لحيدر العبادي، أو المتعاونة معه، حملة متباينة الحدة والشدة على الحراك الجماهيري ومراميه، وأخلاقه وأجنداته. جاءت حركة الاحتجاج في لحظة حرجة بالنسبة لهذه الكتل الشيعية المنقسمة سياسياً وفكرياً وتنظيمياً وعسكرياً. تتخندق الاولى حول حيدر العبادي والجيش، ومرجعية السيستاني، وتتخندق الثانية حول نوري المالكي، والحشد الشعبي، ومرجعية الخامنئي.

الانقسام الشيعي–الشيعي ليس ثنائياً مبسطاً كما يبدو للوهلة الأولى، بل مركب ومتعدد. فبين المعسكرين: العبادي مقابل المالكي، ثمة قوى سياسية مستقلة، منها الحركة الصدرية. ووسط الحشد الشعبي هناك ٥١ مجموعة مختلفة، بعضها يرتبط بأجندات أحزاب، بينها قوى منحازة للعبادي وأخرى للمالكي، وغيرها لشخصيات أخرى، وقوى تعمل بأمرة المرجعيات الدينية. الانقسام السياسي يمتد الى قوى الحشد الشعبي، ما يعني أن المواقف إزاء الاحتجاج متباينة. هناك أربع مقاربات: التأييد الصريح، المداراة اللينة، العداء والمواجهة، محاولات الاحتواء.

التأييد الأقوى لحركة الاحتجاج جاء من المرجعيات الدينية، كما أسلفنا، من الحركة الصدرية التي أعلنت التضامن التام ونزلت إلى الشوارع دعماً للحركة وانذاراً للحكومة بوجوب إقرار لائحة الاصلاح. اقتصرت المشاركة الجماهيرية على مناسبتين في شهر ايلول / سبتمبر ٢٠١٥ و في مدينة بغداد حصراً حسب قرار السيد مقتدى الصدر.

المداراة، أي الميل الى التعامل الهادئ مع الحركة الاحتجاجية من دون إبداء التأييد لها، جاءت من الكتلة الملتفة حول حيدر العبادي، ومنه شخصياً. الكتلة المعترضة اعتراضاً عدائياً تتمثل بثلاثي المالكي - هادي العامري- أبو مهدي المهندس. أما كتلة قيس الخزعلي (عصائب أهل الحق، المنشقة عن التيار الصدري منذ ٢٠٠٨) تمثل الميل الرابع عن طريق الاحتواء عبر المشاركة في ساحات الاحتجاج.

منذ الأسابيع الأولى أطلق المالكي تصريحات حادة عن وجوب 'ضبط المحتجين، والسيطرة على التظاهرات'، منتقداً 'الليونة الزائدة' ضمناً. و كلمتا 'الضبط' والسيطرة' تعنيان في السياق المالكي: ضرب التظاهرات ووأدها، كما فعل هو مع تظاهرات شباط / فبراير عام ٢٠١١.

الاتهامات بان حركة الاحتجاج تخدم 'داعش'، كانت ترمي إلى عزل الحركة عن التعاطف الجماهيري الأوسع، وشق صفوفها. وارتفعت هذه الاهتمامت الى مستويات أعلى، ما حرم بعض قادة الحشد الشعبي من الحضور شبه الدائم على شاشات الإعلام ومواقع التواصل الإعلامي.

هذا الوضع أثار حفيظة بعض قادة الحشد الشعبي، بما يعنيه من سرقة الأضواء، والاهم من فصل الهوية المذهبية عن التماهي مع القادة السياسيين الشيعة، ما فرض على المحتجين رفع شعارات تمجيد للحشد الشعبي، واعتبار الصراع ضد الفساد مكملاً للقتال ضد 'داعش'، وليس نقيضاً له. وأبدى جل قادة الاحتجاج الشباب، وبعضهم ينتمي للنخبة الثقافية -الفكرية، كتاباً وشعراء واعلاميين، السخرية من 'نظرية المؤامرة' وأصحابها.

بموازاة هذه التوترات الملموسة، لم يدخر قادة من الحشد الشعبي–كتلة المالكي، في اتخاذ مواقف صريحة ضد التظاهرات، لعل أبرزها الزيارة التي قام بها كل من أبو مهدي المهندس وهادي العامري، القياديان الأبرز في الحشد الشعبي، للقاضي مدحت المحمود الذي طالب المتظاهرون باستقالته أو إقالته، باعتباره عقبة أمام إصلاح القضاء. وكانت الزيارة إعلان تأييد ودعم للمحمود بوجه ملايين هادرة ضده. ولعل عصائب اهل الحق، بزعامة قيس الخزعلي، هي الجهة الوحيدة التي سعت إلى الاشتراك السلمي مع تظاهرات الاحتجاج، إلا أن منظمي الاحتجاج اشترطوا على العصائب أن لا يرفع انصارها سوى العلم العراقي وان يلتزموا بشعارات الحركة المطالبة بالإصلاح والقضاء على الفساد، الخ.

البنية الاجتماعية والفكرية للحركة الاحتجاجية

استناداً إلى معطيات المسوحات المتاحة (٣ مسوحات متفرقة من مؤسسات عالمية) ترتكز الحركة الاحتجاجية في غالبيتها على الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقات الوسطى الحديثة، ذات تعليم عالي أو متوسط، أي تلك التي تعتمد على ما يسمى: المشتغلون في المعرفة والمعلومات، أي انهم: باعة الخدمات المعرفية، تمييزاً لهم عن باعة السلع المادية. وتنقسم هذه الشرائح من حيث الدخل الى فئتين، القسم الاكبر ذو دخل يتراوح بين ٥٠٠ ألف إلى مليون دينار عراقي، وهو يؤلف الكتلة الاكبر، والقسم الثاني هو اصحاب المداخيل التي تقع بين المليون والمليونين، وهو يؤلف الكتلة الاصغر.

ومن ناحية الفئات العمرية فان كتلة الشباب دون سن الثلاثين هي عماد هذه الحركة اذ تبلغ نحو ٦٠ بالمئة وهذه النسبة أقل من نسبة هذه الشريحة العمرية في المجتمع ٦٧ بالمئة وانهم يشبهون في هذا حال معظم الشباب في تونس ومصر وليبيا. ويعتمد الحراك الاجتماعي الصاعد لهذه الشرائح الشابة في العراق، كما في اغلب البلدان العربية، على القطاع العام من ناحية فرص العمل، والترقيات، وهم يشتركون مع كل طبقات المجتمع في الاعتماد على الخدمات العامة التي تتولاها الدولة، لكنهم يتميزون عن الاجيال الاخرى بالاحتكاك بالثقافة العالمية الليبرالية الحديثة، والبراعة في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي المتطورة بكثافة ممتميزة (الانترنيت، الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب). فضلاً عن ذلك تتسم هذه الشريحة بقوة الميل إلى الفن والثقافة العالميين الحديثين، والتواصل مع سوق الافكار العالمية، وبخاصة أفكار الحريات المدنية، في انفتاح كبير وتفاعل متصل.

إن غالبية جيل الشباب في العراق دون سن ٣٠ عاماً، وبالأخص بين سن ٢٥–٢٠، وهولاء كانوا في سن ١٣–٨ سنة حين سقط النظام القديم إثر الغزو الاميركي عام ٢٠٠٣، لم يتعرفوا على أي ايديولوجيا. اغلبهم تربوا في فترة نهاية وموت الايديولوجيات التي شاعت في النصف الثاني من القرن الماضي، على عكس جيل المخضرمين (فوق سن ٥٠ عاماً)، الذين ينحدرون من اتجاهات يسارية، وقاسمية، وعروبية، واسلامية سابقة، ما يعني ان الجيل الجديد لم يتعرض للايديولوجيا الاسلامية أو اليسارية أو القومية-البعثية، بل تعرض للتجليات الاسلامية في اردیتها الطائفية بعد عام ٢٠٠٣، لكن الاحترابات الاهلية ورثاثة الحياة اليومية، وانغلاق سبل الحراك الاجتماعي، اورثها ميلاً لنبذ الاحزاب السياسية، وهي على العموم تميل إلى البقاء طليقة في حراك مفتوح يتيح لطاقات الاحتجاج ان تتفتح وتنطلق. لكن تمثيل هذه الشريحة العمرية ضعيف تماماً على مستوى قيادات تنسيقيات الاحتجاج، وهذا متوقع في ضوء ضعف الخبرة لدى الشباب، إلا انه ينطوي أيضاً على نزعة وصاية من الكبار.

الميول الاحتجاجية وسط عموم الحركة تتوزع على ميل عقلاني واقعي سلمي متدرج، يسهم المخضرمون في ترسيخه، وميل عنيف وقطعي (قائم وسط الشباب)، وميل ثالث عدمي كاره للمؤسسة، أي للدولة بسلطاتها المعروفة (البرلمان، الوزارة، القضاء) وللاحزاب برمتها، في نوع من رفض عدمي كاسح. الوزن الاكبر هو للميل الأول، السلمي-العقلاني، وهو ما يتجلى في أن نسبة تزيد عن ٨٠ بالمئة تؤيد الاستمرار والمواصلة باساليب الاحتجاج السلمية.

الميل للبدء بالاصلاح الآن واعطائه أولوية مماثلة لمحاربة الارهاب، هو الميل الطاغي، مقابل اعطاء الاولوية لمحاربة الارهاب والبدء بالاصلاح بعد ذلك، وهو الميل الاضعف، ما يعني ان خطاب كتلة اليمين والوسط في الحكومة المركزية يعاني من مأزق العجز عن تغليب خطاب الخطر الداعشي على خطاب الاصلاح العاجل، ما يعني ضمور فكرة الخطر الخارجي كأداة توحيد جماهيري وراء النخبة الحاكمة.

ثمة ميول فكرية جلية تنزع باتجاه الليبرالية، والعلمانية المناهضة في شكلها العقلاني لايديولوجيا الأحزاب الإسلامية وإدانتها باعتبارها طائفية وتقسيمية، وهو الميل الأغلب، أو المناهضة بشكلها المتطرف لكل أصحاب العمائم، وتحميل المؤسسة الدينية مسؤولية صعود الأحزاب الاسلامية، وهو ميل جزئي.

كان للمرأة حضور متميز من حيث نوعية المشاركة في الحركة الاحتجاجية، ومحدود من حيث حجمها إذ مثّل نحو ١٤ بالمئة فحسب، وكانت الميول وسط الإناث متقاربة مع مواقف الذكور إزاء استمرار الحركة، وتواصلها، وطابعها السلمي، ما يشير إلى حالة اجماع وسط المحتجين عابرة للجندر.

يمكن أخيراً معاينة ميول التسييس في حركة الاحتجاج. ميول تأسيس منبر انتخابي ليست قوية، وهي الأضعف وسط قيادات التنسيقيات منها وسط الشباب، رغم ان قيام مثل هذا المنبر من شأنه تغيير موازين القوى البرلمانية مستقبلاً، فيما لو تأسس على هذه القاعدة العريضة. وعليه فان ميول الاستمرار كحركة اجتماعية مستقلة أقوى من ميول التحول إلى قوّة برلمانية.

اخذت المشاركة في الاحتجاجات تميل إلى الانخفاض مع بداية عام ٢٠١٦، موحية بوجود يأس وانفضاض، وفقدان الزخم العفوي الأولي. ومن دون التقليل من شأن هكذا ميول، إلا أن السبب الاكبر برأي خبراء قضايا الحركات الإجتماعية، ان شكل الاحتجاج نفسه يفرض منطقه، فهو لم يكن مركزاً مطلبياً على نقطة محددة، بل هو ينتمي إلى فئة الإصلاحي الجذري، أي ان مطالبه طويلة الأمد من حيث طبيعتها. كما ان الاستمرار بصيغة أُحادية من خلال التجمع في الساحات الثابتة أورثها روتيناً بارداً بحاجة إلى تنويع وتجديد. لكن ذلك لا ينفي ان الحركة تجسد غضب الملايين، وان الانخفاض النسبي في بداية عام ٢٠١٦، على امتداد شهر كانون الثاني / يناير، أخلى مكانه لتزايد مطرد ولكن ببطء نحو الارتفاع مجدداً في شباط / فبراير، مع انعطاف موقف التيار الصدري نحو التصعيد المسند للاحتجاج، وامهال الحكومة ٤٥ يوماً للبدء بالاستجابة.

خاتمة

اندلعت حركة الاحتجاج في نوع من إجماع وطني، في سائر المحافظات في الوسط والجنوب، وبمشاركة جماهيرية هائلة، انطلاقاً من الاحتجاج على الخدمات إلى مساءلة النظام السياسي برمته في ربط محكم بين سوء الخدمات، والفساد السياسي، والمحاصصة الطائفية المتمترسة بالدين، مولدة زخماً ينبئ عن لحظة وعي جديد رافض للاسلام السياسي الذي يحكم العراق منذ عام ٢٠٠٥، وساع إلى تغيير بنية النظام السياسي. وتؤشر حركة الاحتجاج القدرة على إبعاد السياسيين عن استغلال وحدة الهوية المذهبية للتغطية على الفشل السياسي والإداري والخدمي والامني والاقتصادي.

في مجرى ذلك تبلورت الحركة الجماهيرية كحركة لا ايديولوجية، انتقلت من التعبير عن الغضب الى التلاحم، الى بلورة قيادات ميدانية، الى مأسسة الحركة في مجلس تنسيقيات دائم، وهو المسار النظامي لتطور الحركات الاجتماعية الحديثة، كدالة على نضج المجتمع وحيويته. ويؤكد المؤتمر الذي عقد لعموم التنسيقيات في ٢٠١٦ على هذا الأمر، إذ انتهى إلى هذه المأسسة، وإلى ابتكار أساليب جديدة لمواصلة الحركة، ابتدأتها بحملة المليون توقيع.

بالمقابل، تعمّق الانقسام وسط الكتل الشيعية، بين تيار وسطي يراوح مكانه (العبادي)، وتيار مساند للاحتجاج (الحركة الصدرية، والمثقفون الاسلاميون الخارجون على الاحزاب الشيعية)، وكتلة يمين عازمة على وأد الحركة بالعنف السافر.

ان الحركة تؤسس لاستقلال الهوية المذهبية كهوية ثقافية استقلالاً واضحاً عن الفضاء السياسي الطائفي ينجيها من استغلال السياسيين، وهو ما دأب مفكرون واكاديميون عراقيون على توكيده منذ سنوات. وتشكل الحركة الاحتجاجية نقطة انعطاف في ذهنية قطاعات كبرى وسط جيل الشباب من الطبقات الوسطى، وعبورها خطوط الطوائف إلى الهوية العراقية، وإرساء السياسة على قاعدة الانجاز والنزاهة والكفاءة والمدنية. وهي تحظى في هذا بدعم المراجع الدينية، كما تتوفر على قاعدة جماهيرية واسعة، وتجتذب قطاعاً من سياسيي المؤسسة الرسمية المنقسمة والمتنافسة. وتنطوي الحركة عموماً على قدرات كامنة وظاهرة في التأثير على بنية النظام السياسي.

ملحق

مسح الاحتجاج في بغداد و الجنوب (أيلول – كانون الاول ٢٠١٥). عينة حوالي ٣٠٠٠ شخص.

المشاركون في الاحتجاجات

رسم ١. حسب الجنس (نسبة مئوية)

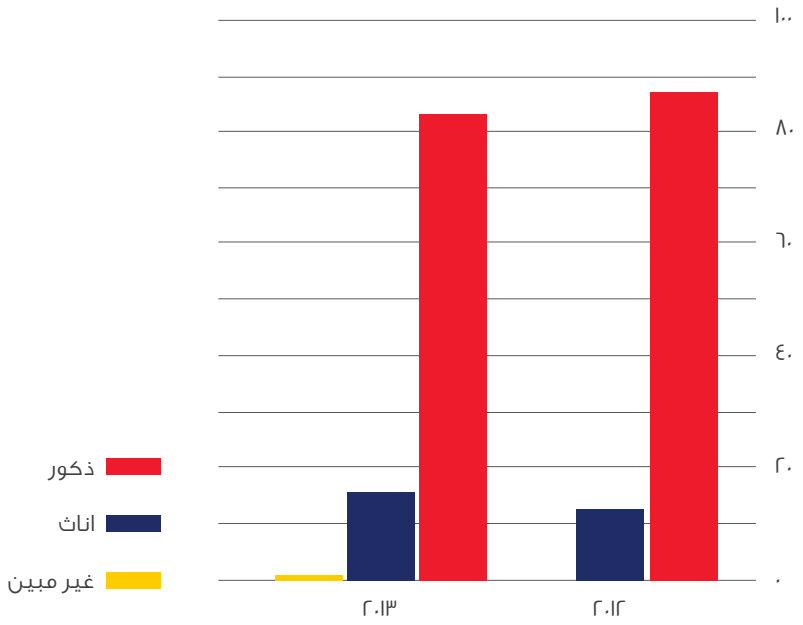

رسم ٢. حسب العمر (نسبة مئوية)

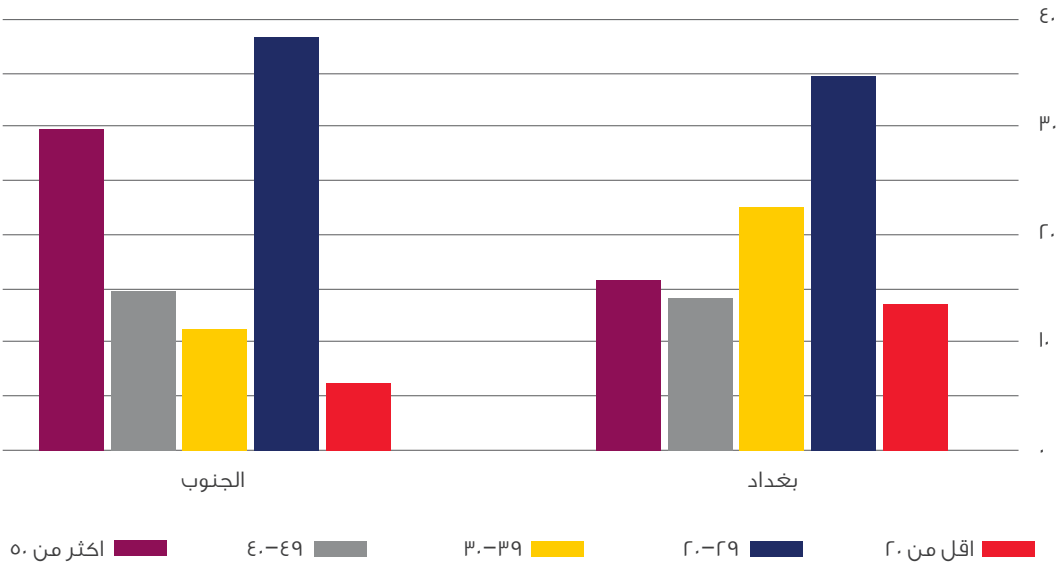

رسم ٣. حسب التعليم (نسبة مئوية)

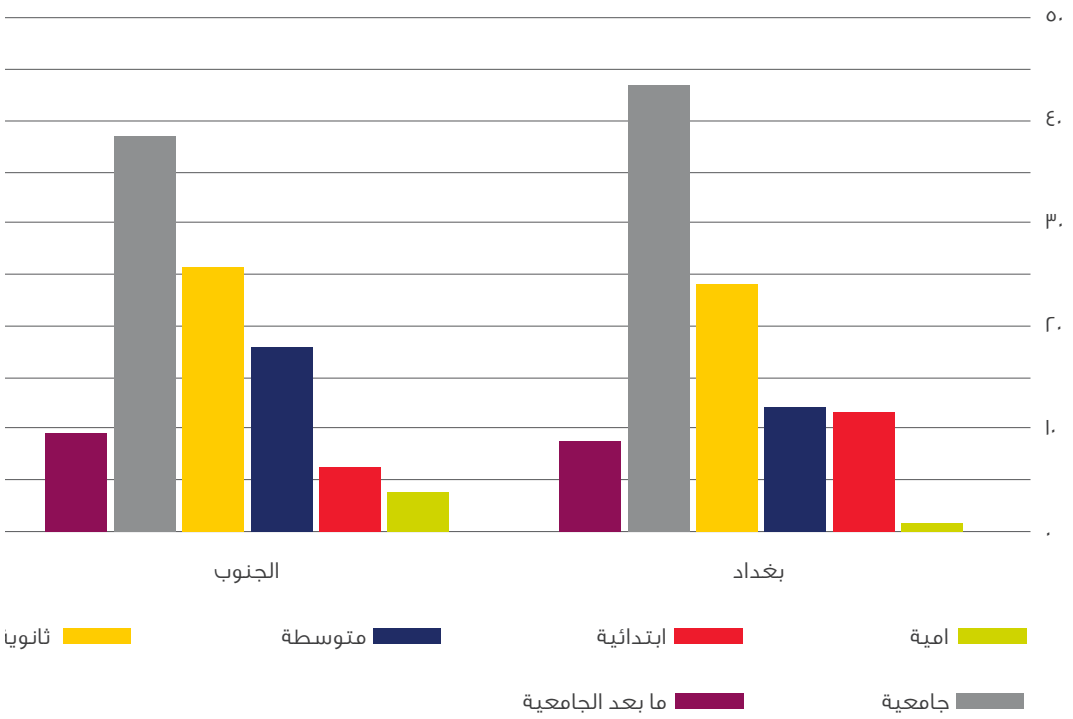

رسم ٤. حسب الدخل الشهري (نسبة مئوية)

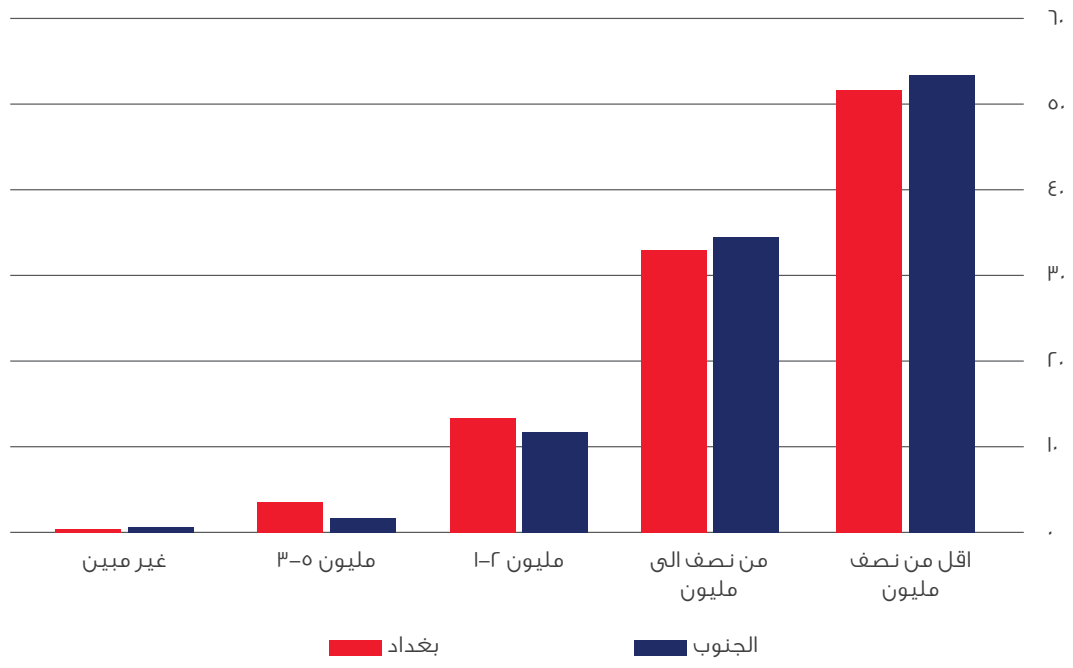

السلوك

رسم ٥. عدد المشاركات (نسبة مئوية)

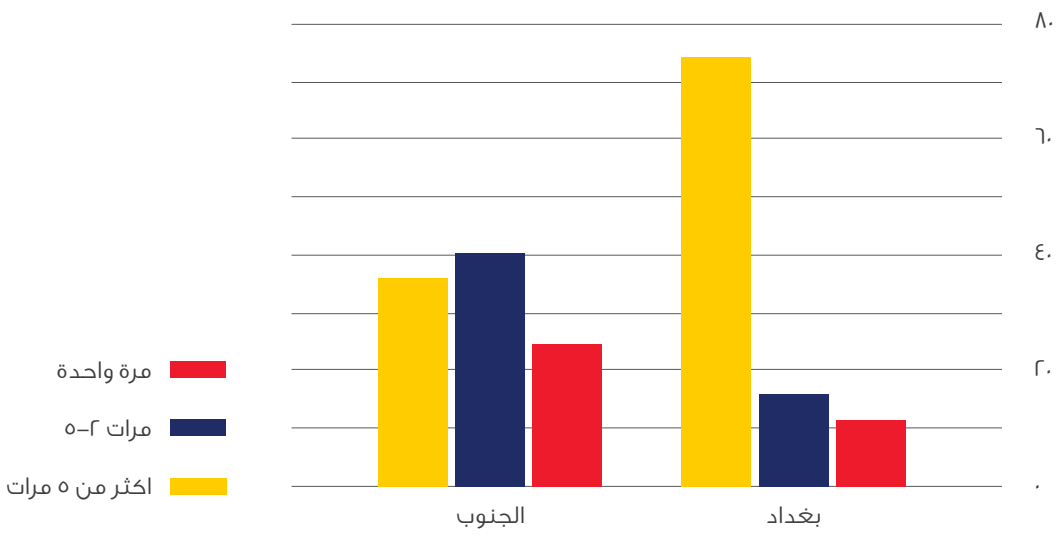

رسم ٦. هل ستشترك في التظاهرات القادمة؟ (نسبة مئوية)

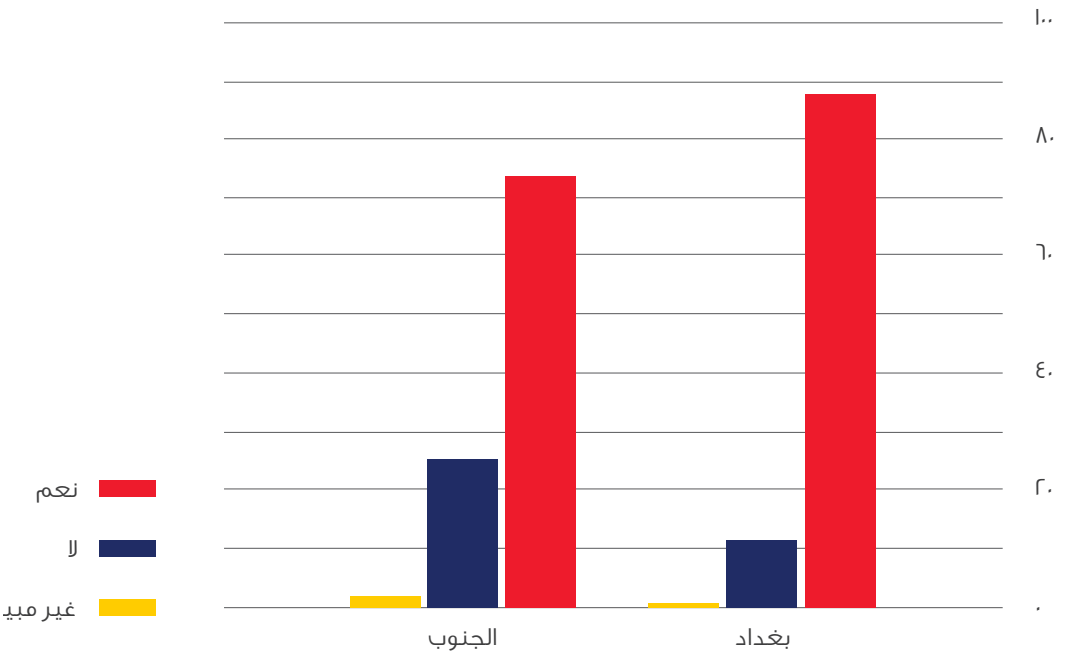

رسم ٧. هل تؤيد تحول حركات الأحتجاج الى منبر شعبي؟ (نسبة مئوية)

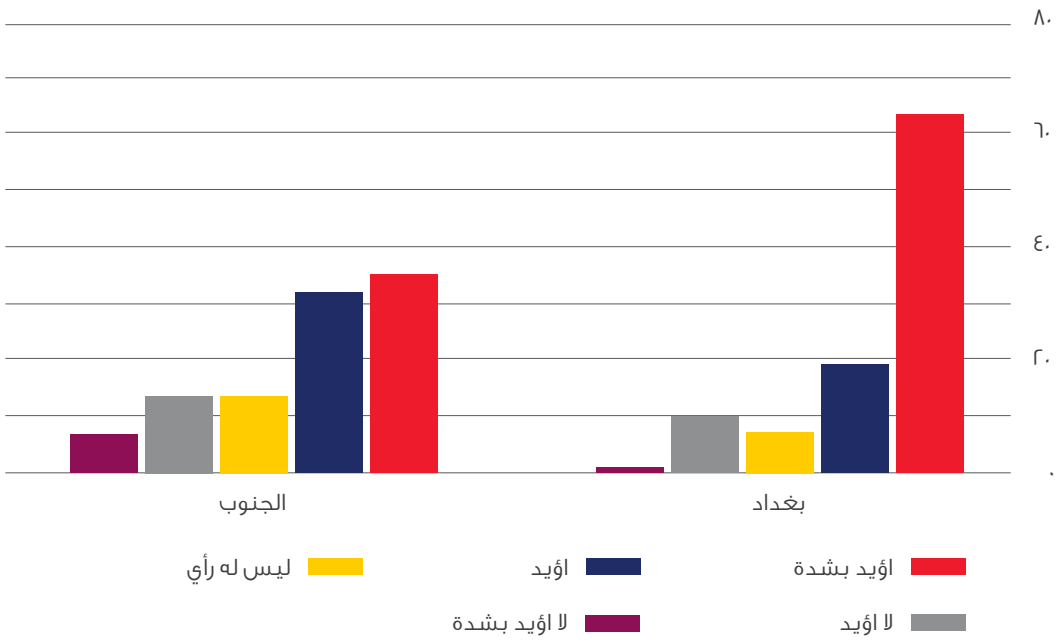

رسم ٨. هل تؤيد جدية حكومة العبادي في تحقيق مطالب المتظاهرين؟ (نسبة مئوية)

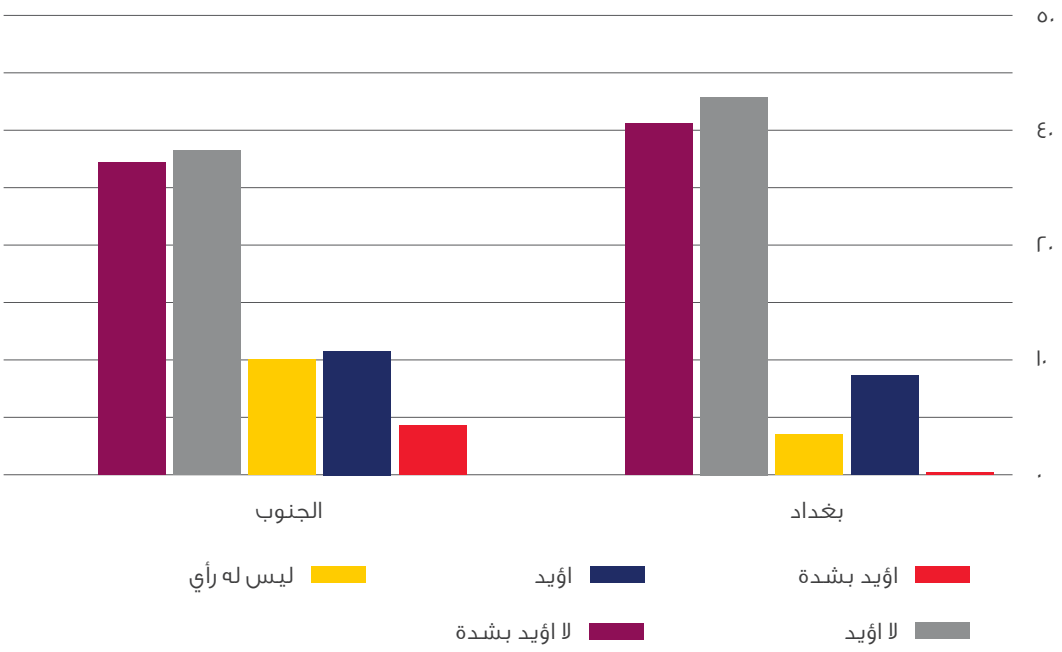

رسم ٩. هل تؤيد حل مجلس القضاء الأعلى؟ (نسبة مئوية)

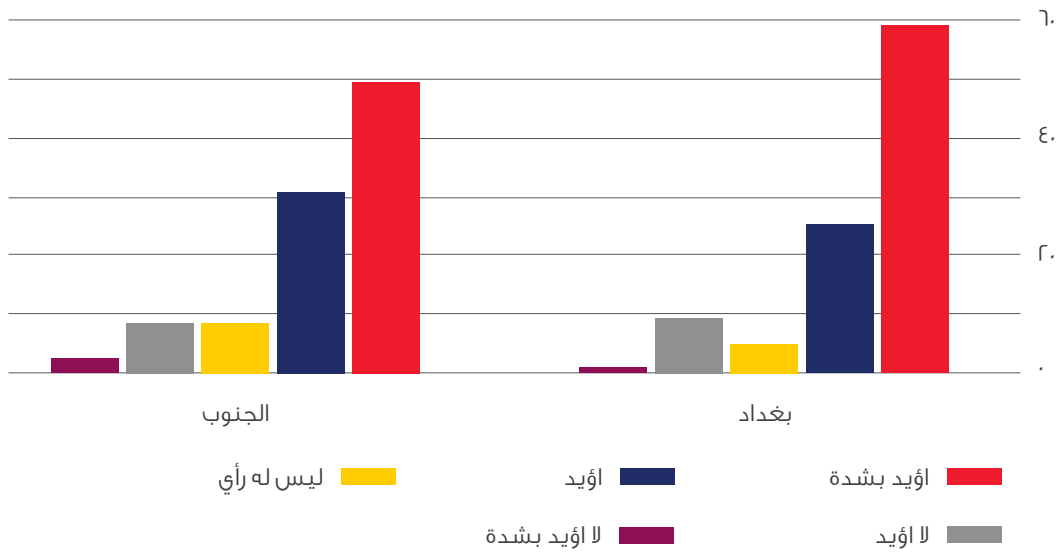

رسم ١٠. هل تؤيد حل مجلس النواب الحالي؟ (نسبة مئوية)

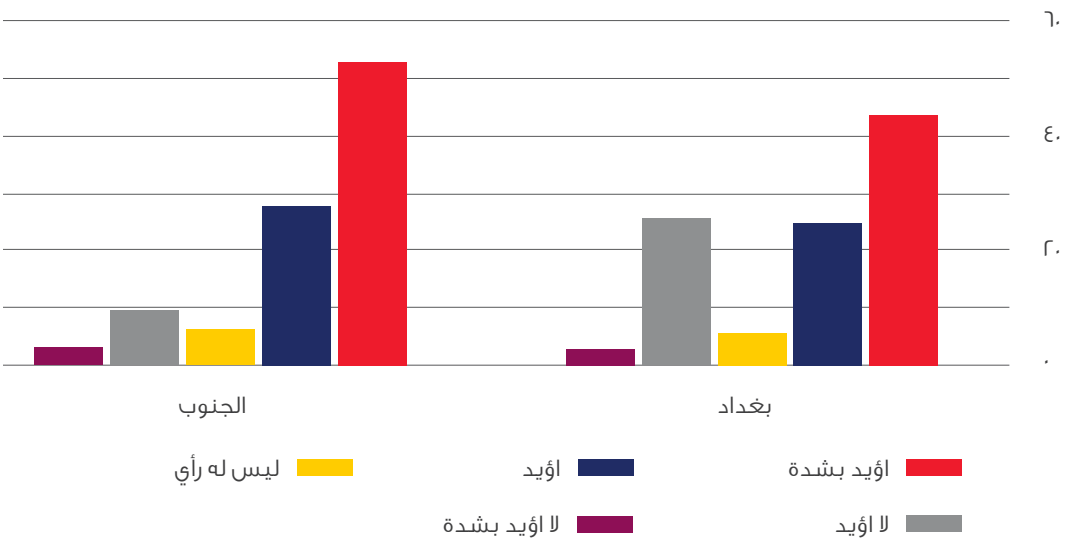

رسم ١١. ما هي الاستراتيجية التي تختارها؟ (نسبة مئوية)

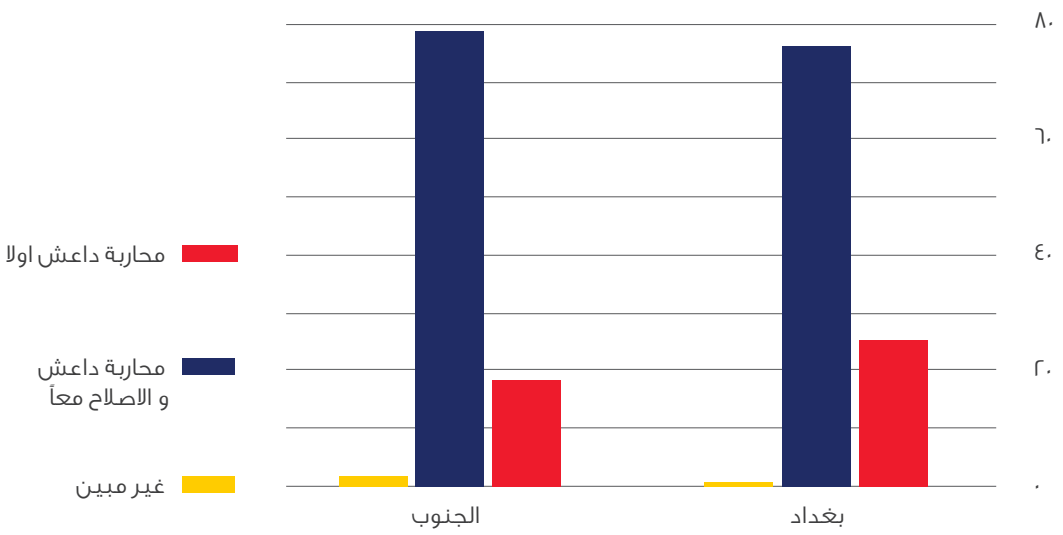

رسم ١٢. هل شاركت في إنتخابات عام ٢٠١٤؟ (نسبة مئوية)